

قرارات ذكية. قيمة دائمة



الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مسودة تقرير نتائج التدقيق السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

قدمت إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر في 25 مايو 2023

تدقيق / ضرائب / استشارات / مخاطر

خاص وسري للغاية

لجنة المالية والتدقيق والمخاطر
الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
4 Newhams Row
London
SE1 3UZ

أعزائي أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر
يسعدني تقديم تقريرنا لنتائج التدقيق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. والغرض الأساسي من هذا التقرير هو إبلاغ لجنة المالية والتدقيق والمخاطر والأمناء بالنتائج المهمة التي استُخلصت من تدقيقنا ونبغنا أنها مهمة للقائمين على الحوكمة.
وأطلع إلى مناقشة تقريرنا معكم، بالإضافة إلى أي مسائل أخرى قد ترغبون في طرحها علينا.
وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للمساعدة التي قدمها لنا الفريق المالي وموظفون آخرون في المؤسسة الخيرية خلال تدقيق هذا العام.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نيكولا ماي
شريك

المحتويات

3	الملخص التنفيذي1
5	مخاطر التدقيق الكبيرة2
10	نتائج التدقيق الأخرى3
16	الاحتيال والمخالفات وتقارير التدقيق التي نقوم بها4
17	- الإبلاغ عن تعديلات التدقيق	الملحق 1
18	- الأنظمة والضوابط	الملحق 2
Error! Bookmark not defined.	Materiality -	Appendix 3
Error! Bookmark not defined.	Draft Representation Letter -	Appendix 4
Error! Bookmark not defined.	Responsibilities and ethical standards -	Appendix 5
Error! Bookmark not defined.	Fraud risks -	Appendix 6
Error! Bookmark not defined.	External developments -	Appendix 7
Error! Bookmark not defined.	Understanding the changes to ISA (UK) 315 -	Appendix 8

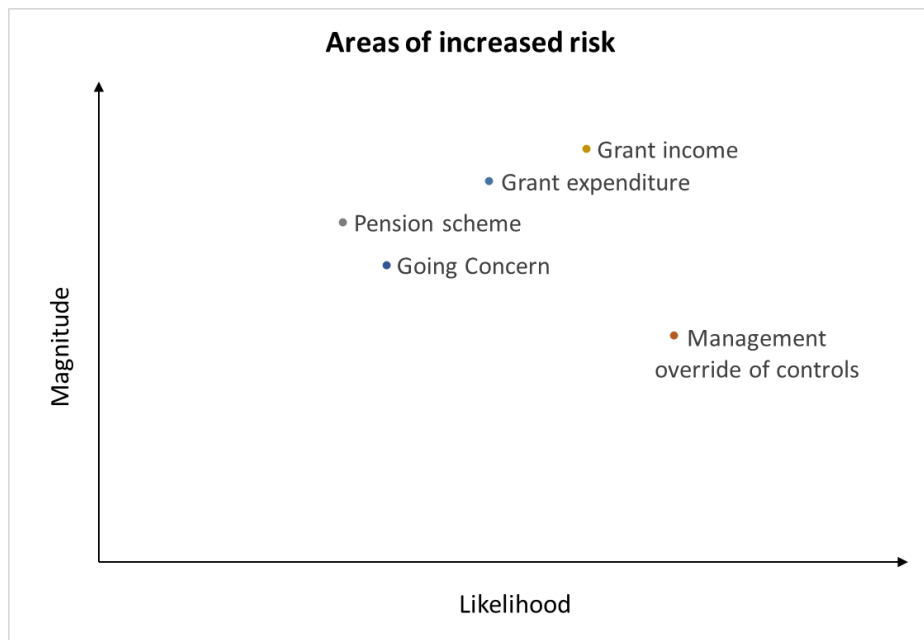
1. الملخص التنفيذي

تقريرنا إليكم

يسعدنا تقديم تقرير نتائج التدقيق للجنة المالية والتدقيق والمخاطر ("C-FAR") ونرحب بفرصة لمناقشة النتائج التي توصلنا إليها معكم في اجتماعكم في 25 مايو 2023.

الغرض الأساسي من هذا التقرير هو إبلاغ لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) والأمناء بالنتائج المهمة التي استخلصت من تدقيقنا ونعتقد أنها مهمة للقائمين على الحوكمة.

ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية (المملكة المتحدة)، فمن بين الأمور الواردة في هذا التقرير:



وتماشياً مع خطة التدقيق الخاصة بنا، فقد ركزنا عملنا على مخاطر التدقيق الكبيرة المحددة:

- مصدر القلق المستمر
- إثبات الإيرادات – دخل المنح/الدخل المتراكم
- مطلوبات/نفقات المنح
- التقديرات والأحكام – أصول/مطلوبات التقاعد
- تجاوز الإدارة للضوابط، بما في ذلك من خلال إجراء تسويات في دفاتر اليومية

فيما يلي نتائج أعمال التدقيق التي قمنا بها في هذه المجالات:

• نتائج عملنا في مجالات مخاطر التدقيق الكبيرة
• وجهات نظرنا في الجوانب النوعية المهمة للممارسات المحاسبية للمجموعة، بما في ذلك السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والتصريحات المتعلقة بالبيانات المالية
• الصعوبات الكبيرة، إن وجدت، التي واجهتنا في التدقيق
• أي أمور مهمة ظهرت أثناء عملية التدقيق والإقرارات الخطية التي نطلبها
• التحريفات التي لم تُعدل وكشفنا عنها أثناء عملية التدقيق
• الظروف التي تؤثر على شكل التقرير الصادر عن المدقق ومحتواه، إن وجدت
• الأمور المهمة الأخرى التي ظهرت أثناء عملية التدقيق، في تقريرنا المهني، ذات الصلة بالإشراف على عملية إعداد التقارير المالية

وأدرجنا تعليقات على ما ورد أعلاه عند اللزوم في الأقسام اللاحقة من هذا التقرير.

وسوف نبغكم بأي وجه من أوجه القصور الكبيرة في الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء تدقيقنا والتي، حسب تقديرنا المهني، تحظى بأهمية كافية جديرة بانتباهكم إليها.

الاستنتاجات التي تتعلق بمجالات مخاطر التدقيق الجوهرية

القسم 2 يتناول تعليقاتنا والنتائج التي توصلنا إليها بشأن المخاطر الكبيرة التي حددناها في مرحلة التخطيط. وكما أوضحنا في تقرير تخطيط التدقيق الصادر عنا، تمثيلاً مع معيار التدقيق الدولي (ISA) (المملكة المتحدة) 315 (المنقح)، فقد أخذنا بعين الاعتبار المخاطر الكامنة، بما في ذلك احتمالية وحجم التحريفات المحتملة.

الانتهاء من التدقيق وتقرير التدقيق الصادر عنا

لقد أتممنا عمليات التدقيق بشكل كبير وفقاً لتقرير تخطيط التدقيق الذي أرسل إليكم وإلى فريق الإدارة العليا في 6 ديسمبر 2022، مع مراعاة الأمور المبينة أدناه.

- الانتهاء من مراجعات فعاليات ما بعد الميزانية العمومية ومصدر القلق المستمر.
 - مراجعة البيانات المالية النهائية.
 - استلام خطاب الإقرارات الموقع (الملحق 4).
 - أعمال دخل المنح – توضيح المعاملة والأرقام لـ 11 منحة من عينة عددها 27 منحة (القسم 2.2).
 - مراجعة إجراءات وإفصاحات التسويات الخاصة بدخل منح مكتب أفريقيا الإقليمي (القسم 2.2).
 - أعمال نفقات المنح – توضيح الأرقام لـ 10 عناصر من عينة عددها 34 (القسم 3.2).
 - الانتهاء من أعمال دفاتر اليومية – توضيح بشأن 3 دفاتر يومية تم فحصها بالتفصيل (القسم 5.2).
 - أعمال كشف المرتبات – تسوية كشف المرتبات لمكتبين والانتهاء من أعمال الإفصاح عن كشف المرتبات (القسم 2.3).
 - تقارير التدقيق الداخلي النهائية من مؤسسة RSM للمكتب الإقليمي الأفريقي ومراجعة المكتب الإقليمي لشرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا (القسم 3.3).
 - استلام خطابات التأكيد البنكية المتبقية (القسم 6.3).
 - مراجعة مذكرة الصناديق – مذكرة الإفصاح المحدثة والتحقق من إنفاق المشاريع (القسم 7.3).
- سوف نبلغكم شفويًا بخصوص أي تعديلات على النتائج أو الآراء الواردة في هذا التقرير المترتبة على مباشرة هذه المسائل المعلقة.
- عند الانتهاء بشكل مرضٍ من هذه المسائل، نتوقع إصدار رأي تدقيقي بدون تعديل بشأن صحة البيانات المالية لعام 2022 وإنصافها.

المسؤوليات والمعايير الأخلاقية

قمنا بإعداد هذا التقرير مع الأخذ في الاعتبار مسؤوليات الأمناء ومسؤولياتنا المنصوص عليها في الملحق 5 من هذا التقرير.

تمت مناقشة المسائل الواردة في هذا التقرير مع إدارة المؤسسة الخيرية خلال عملية تدقيقنا وفي اجتماعنا الختامي المنعقد في 21 أبريل 2023. اطلع فارون أناند (مدير المالية والتكنولوجيا) وجانيس فين (مديرة الإدارة المالية) على مسودة لهذا التقرير وقمنا بإدراج تعليقاتهما و/أو الإجراءات المقترحة عند اللزوم.

المخاطر الكبيرة	تحديد أوجه قصور الرقابة	تحديد التعديلات	أمور أخرى تم الإبلاغ عنها
مصدر القلق المستمر	x	x	x
إثبات الإيرادات – دخل المنح/الدخل المتراكم	x	✓	✓
مطلوبات/نفقات المنح	x	x	✓
التقديرات والأحكام – أصول/مطلوبات التقاعد	x	x	✓
تجاوز الإدارة للضوابط، بما في ذلك من خلال إجراء تسويات في دفاتر اليومية	x	x	x

نتائج التدقيق الأخرى

القسم 3 يورد التعليقات المختلفة على الأمور الهامة الأخرى التي حددناها من واقع تدقيقنا.

الاحتياال والمخالفات

القسم 4 يتناول مسؤوليات الأمناء ومسؤولياتنا فيما يتعلق بالاحتياال والمخالفات.

أهمية التدقيق النسبية

أهمية التدقيق النسبية للبيانات المالية التي تحددت باعتبارها جزءاً من خططنا التدقيقية أخذت بعين الاعتبار مستوى نشاط اتحاد IPPF وتحددت بنسبة 2% من الدخل. وقمنا بمراجعة هذا المستوى من الأهمية النسبية بناءً على مسودة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ونحن مقتنعون بأن نسبة 2% من الدخل البالغة 2.4 مليون جنيه إسترليني مازالت مناسبة.

وحددنا مستويات منفصلة لأهمية التدقيق النسبية لكل كيان من الكيانات التابعة للمجموعة. ويقدم الملحق 3 توضيحاً مفصلاً لمستويات الأهمية النسبية المنفصلة.

التحريفات غير المعدلة

نبلغكم بأي أخطاء فردية لم تُعدّل بخلاف إذا اعتبرنا أن المبالغ ضئيلة، ولهذا الغرض قررنا أن تكون 5% من أهمية تدقيقنا النسبية ضئيلة.

لم نقف على أي تحريفات غير معدلة على النحو المبين في الملحق 1.

2. مخاطر التدقيق الكبيرة

كما ورد في تقرير تخطيط التدقيق الصادر عنا، كان معيار التدقيق الدولي (ISA 315) (المملكة المتحدة) 315 (المنقح) قابلاً للتطبيق هذا العام، وتطلب منا النظر في مجموعة من المخاطر الكامنة، مع الأخذ بعين الاعتبار كل من احتمالية وجود تحريفات محتملة وحجمها، مع وجود مخاطر قريبة من الحد الأعلى لمجموعة المخاطر الكامنة التي تعتبر "مخاطر كبيرة".

وتؤخذ المخاطر في الاعتبار في سياق كيفية ودرجة تأثير عوامل الخطر الكامنة والرقابة على احتمالية حدوث التحريفات وحجمها. وقد تكون هذه العوامل نوعية أو كمية، وتشمل التعقيدات أو التحيز أو التغيير أو عدم اليقين أو القابلية للتحريف بسبب تحيز الإدارة أو عوامل مخاطر الاحتيال الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، حددت معايير التدقيق أيضًا عددًا من المجالات التي تعتبر دائمًا من المخاطر الكبيرة. أوضحنا استجابتنا التدقيقية بشأن المخاطر التي لم تُحدد على أنها مخاطر كبيرة في [القسم 3](#).

وعلقتنا أدناه على نتائج عملنا في هذه المجالات وكذلك على أي مخاطر أو أحكام أو مسائل أخرى مهمة إضافية فيما يتعلق بالبيانات المالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ("IPPF") التي حددناها أثناء قيامنا بعملية التدقيق.

1.2 مصدر القلق المستمر

الأحكام الرئيسية ذات الصلة

عند إعداد البيانات المالية للامتثال لمعيار التقارير المالية 102، يتعين على الأمناء إجراء تقييم لقدرة المؤسسة الخيرية على الاستمرار كافتراض للاستمرارية.

ولتقييم ما إذا كان افتراض الاستمرارية مناسبًا، يتعين على الأمناء والإدارة النظر في جميع المعلومات المتاحة حول مستقبل المؤسسة الخيرية في فترة لا تقل عن اثني عشر شهرًا، ولا تقتصر عليها، من تاريخ اعتماد البيانات المالية والإذن بصورها.

ويُعد تقييم الأمناء للاستمرارية مجالًا رئيسيًا من مجالات التركيز والأهمية في تدقيقنا، ووفقًا لمتطلبات معايير التدقيق الدولية (المملكة المتحدة)، نشير في تقرير التدقيق إلى افتراض الاستمرارية على وجه التحديد.

ونظرًا للتأثير المحتمل لتقلبات أسعار الصرف على اتحاد IPPF، واتجاهات التخفيضات الحكومية لتمويلات التنمية الدولية والموارد المالية الحالية المتاحة للمؤسسة الخيرية، نعتبر أن افتراض الاستمرارية يمثل خطورة كبيرة على تدقيقنا.

ونحن ندرك أيضًا أن اتحاد IPPF ينفذ استراتيجيته الجديدة حتى عام 2028 من عام 2023. ومع أن الأنشطة الأساسية للمؤسسة الخيرية لم تتغير، فإن أي تغيير في الاستراتيجية يزيد من المخاطر وعدم اليقين، فضلاً عن فرض تحديات جديدة عندما يتعلق الأمر بإعداد الميزانية وتوقعات الأمور المالية خلال أي فترة انتقالية.

رد مؤسسة Crowe

وقد ينظر الأمناء في الاستجابات الواقعية المخففة المتاحة لهم ويضعونها في الاعتبار، مع الأخذ في الاعتبار النجاح المحتمل لأي استجابة. ولقد ناقشنا هذا الأمر مع إدارة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وأوضحنا أن عملنا بشأن افتراض الاستمرارية تضمن الآتي:

- مراجعة الفترة التي استخدمها الأمناء لتقييم قدرة اتحاد IPPF على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية،
- فحص الميزانيات والتوقعات التي أعدتها الإدارة والتي تغطي فترة تقييم الاستمرارية للتأكد من أنها تدعم استنتاجات الأمناء بشكل مناسب،

- مراجعة دقة الميزانيات والتوقعات السابقة عن طريق مقارنة الميزانية للسنة الحالية بالنتائج الفعلية للسنة، و

- مراجعة أي معلومات أو وثائق أخرى استعان بها الأمناء في تقييم الاستمرارية.

استنتاجاتنا وتعليقات أخرى

أمدتنا الإدارة بتقييم للاستمرارية يتضمن الميزانيات والتدفقات النقدية حتى ديسمبر 2024، وقمنا بمراجعته في إطار عملية التدقيق. ويتضمن تقييم الاستمرارية تحليلًا للحساسية يقارن بين ثلاثة سيناريوهات؛ أسوأ حالة وأرجح حالة وأفضل حالة. الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها الإدارة:

- لدى اتحاد IPPF اتفاقيات لسنوات متعددة مع جهات مانحة رئيسية لكل من الصناديق المقيدة وغير المقيدة وذلك يظل قنوات الدخل لعام 2023 وما بعده قوية.
- ومعظم الجهات المانحة التمويل الأساسي غير المقيد لاتحاد IPPF لديها علاقات طويلة وقوية مع اتحاد IPPF. ومن واقع جميع الارتباطات الجارية لا توجد أي علامات على التغيير في علاقتهم مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.
- توضح أوضاع التدفق النقدي المتوقعة لـ IPPF على مستوى جميع مصادر التمويل توازنًا إيجابيًا طوال هذه الفترة.
- وبالإضافة إلى ذلك، خصص الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة صناديق معينة لتغطية التكاليف المتعلقة بمبادراته الاستراتيجية التي تدعم تسريع عملية التنفيذ في مجالات محددة من إطاره الاستراتيجي.

وفي 31 ديسمبر 2022، أبلغت مجموعة اتحاد IPPF عن صناديق غير مقيدة مجموعها 68.3 مليون دولار (2021: 69.6 مليون دولار). ويتم الإبلاغ عن بيانات اتحاد IPPF المالية بالدولار الأمريكي، إلا أن أكبر ممول له هو وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية (FCDO) بالحكومة البريطانية والتي توفر التمويل بالجنيه الإسترليني. وبسبب تحركات أسعار الصرف في نهاية عام 2022، تكبد اتحاد IPPF خسائر كبيرة في أسعار الصرف خلال هذه الفترة ناجمة عن فروق توقيت المدفوعات ومقبوضات الدخل.

وبلغ الرصيد النقدي في نهاية العام (بما في ذلك النقد المحفوظ كاستثمارات) 80.8 مليون دولار (2021: 96.6 مليون دولار). وتشمل نتائج اتحاد IPPF الكيانات التابعة لـ Worldwide Inc (WWI) ومكتب أفريقيا الإقليمي (ARO) والشبكة الأوروبية.

رد مؤسسة Crowe

اشتملت عملية التدقيق على الآتي:

- مراجعة سياسة إثبات دخل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة فيما يتعلق بدخل المنح؛
- مراجعة إجراءات اتحاد IPPF لتحديد القيود والشروط؛
- مراجعة مستويات ديون المنح المحتجزة في نهاية العام والتحقق في ديون المانحين القديمة لحالات النزاع و/أو حجب التمويل؛
- مراجعة نتائج أي عمليات تدقيق للمنع تطلبها الجهات المانحة؛
- الانتهاء من التدقيق في اتفاقيات التمويل لفهم إثبات الدخل وشروطه ومتطلبات إعداد التقارير ومخاطر الاسترداد؛ و
- مراجعة عمليات الاسترداد التي حدثت في هذا العام والانتهاء من تقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى تدابير للمزيد من عمليات الاسترداد.
- النظر في الضوابط والإجراءات المعمول بها للتأكد من صحة احتساب الدخل المقبوض في هذا المجال للتخفيف من مخاطر الحساب المزدوج أو أخطاء الإهمال أو التقصير.

استنتاجاتنا وتعليقات أخرى

المنح نوعان؛ منح متعلقة بالأداء (مثل Wish2Action الممول من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية) ومنح غير متعلقة بالأداء (الممولة من الإدارات الحكومية المؤسسية والجهات المانحة الخاصة الكبيرة الأخرى). وهذه المنح إما لتمويل مشروعات الإنفاق الأساسي غير المقيد أو المشاريع المقيدة.

أما المنح المتعلقة بالأداء مثل مشروع Wish2Action، يتم إثبات الدخل وفقاً للتقدم المحرز مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية والمراحل التي حققها اتحاد IPPF، بالإضافة إلى النفقات المستردة التي تكبدتها الجمعيات الأعضاء. وحصلنا على التقارير الفصلية التي أعدتها رابطة الشركاء الذين يقدمون تقاريرهم إلى اتحاد IPPF للموافقة على الدخل المثبت.

أما المنح غير المتعلقة بالأداء، فيعتمد الدخل إلى حد كبير على مقبوضات نقدية مدعومة بخطط سداد محددة في المنحة. وفي حين أن هذا ليس أساساً مقبولاً لإثبات الدخل بموجب بيان الممارسات الموصى بها (SORP) للجمعيات الخيرية، على النحو المذكور في السنة السابقة، فإن المنح نفسها تستند إلى ميزانيات معدة قبل إبرام الاتفاقية، وبالتالي توجد قيود زمنية واضحة، ويتم إثبات الدخل بناءً عليها.

وقمنا بمراجعة عينة من اتفاقيات المنح للتأكد من أن القيود المفروضة على المنح ملائمة وأن سياسة إثبات الدخل متسقة وصحيحة.

وتوصلنا إلى أن 200 ألف دولار أمريكي من دخل المنح لـ WWI من مشروع ليفي شتراوس (Levi Strauss) قد تم تأجيلها، ويتم قبضها بحلول نهاية العام. ومع ذلك، عند مراجعة الاتفاقية والتحليل المقدم، اتضح أن المشروع بدأ في عام 2022. وبناءً على ذلك، يجب إثبات الدخل في عام 2022 وتم تعديل ذلك (للملحق 1). وبالإضافة إلى ذلك، أكدنا مع الإدارة عدم وجود منحة أخرى مماثلة تم تأجيل الدخل من أجلها وكان ينبغي إثباته.

ومن المقرر أن يتماشى الدخل غير المقيد الوارد من الجهات المانحة في عام 2023 (60.8 مليون دولار) مع دخل عام 2022 (60.8 مليون دولار) غير المقيد. ومن المتوقع أن تبلغ النفقات غير المقيدة 62.8 مليون دولار، مما يجعل العجز المتوقع حوالي 2 مليون دولار. وكان تقديراً متحفظاً إذ لم تُدرج العديد من مصادر الدخل في وقت الميزانية.

ونعلم أن الإستراتيجية الجديدة لم تطرح أي مشكلات جوهرية مع الممولين المنتظمين والعقود الحالية وأن قنوات الدخل غير المقيد قوية. وتستحوذ العقود على نسبة 42% من التمويل الأساسي لعام 2023، وتم منح 29% لكن لم يتم التوقيع عليها، ونسبة الـ 29% المتبقية بانتظار التأكيد حالياً. وتم التوقيع على عقود المانحين مع حكومات أستراليا والندمارك وهولندا ونيوزيلندا، وتمثل أكثر من 30% من إجمالي التمويل الأساسي. وهناك عدد من العقود المتعددة السنوات التي من المقرر أن تنتهي في عام 2023، لكننا ندرج أن المفاوضات مع هؤلاء المانحين كانت إيجابية وتم تأكيد الالتزامات ولكن الإدارة بانتظار صياغة الاتفاقيات الرسمية والتوقيع عليها.

من منظور التدفق النقدي، تم تنفيذ التوقعات حتى ديسمبر 2024 بمتوسط أرصدة نقدية بلغ 55 مليون دولار. يتضمن التدفق النقدي 6.9 مليون دولار إضافية من النفقات المعينة في عام 2023.

وبناءً على التقييم، نحن نتفهم أن الأمان راضون عن الإفصاحات الواردة في البيانات المالية وأنهم راضون عن إعداد بيانات اتحاد IPPF المالية على أساس مبدأ الاستمرارية. سوف نسعى للحصول على إقرارات بأن المجلس قد نظر في التوقعات ومقتنع بملائمة أساس مبدأ الاستمرارية.

2.2 إثبات الإيرادات – دخل المنح/الدخل المتراكم

الأحكام الرئيسية ذات الصلة

يأتي أكبر مصدر من مصادر دخل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من الهيئات المؤسسية أو الحكومية أو العامة أو متعددة الأطراف. وفي عام 2022، بلغ إجمالي هذا الدخل 119.2 مليون دولار (2021: 163 مليون دولار). يرجع الانخفاض إلى حد كبير في الدخل إلى عدد من المشاريع المنتهية في عام 2021 ومشروع WISH2Action الذي يقترب من نهايته في مارس 2023. وبالرغم من تجديد عدد من هذه الاتفاقيات، فإن مستوى التمويل يعكس مستوى العمل المنجز في الغالب. لذلك، فإن التمويل المقبوض في بداية الاتفاقيات المتعددة السنوات يكون أقل في الغالب. كما تأثر الدخل أيضاً بتحركات الصرف الأجنبي. كما ناقشنا في القسم 1.2، الكثير من الأموال التي يتلقاها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بغير الدولار الأمريكي. ومع ارتفاع الدولار الأمريكي طوال عام 2022، مقارنة بالعملة الأخرى وخاصة الجنيه الأسترليني، أصبحت مبالغ الدخل التي يتم الإبلاغ عنها بالدولار الأمريكي أقل.

وفي بعض الحالات، في حالة إدارة دخل المنح بطريقة غير سليمة، يرتفع مستوى مخاطر الاسترداد مما يشكل خطورة عدم احتساب الدخل بطريقة صحيحة فيما يتعلق بتخصيصه لصناديق معينة.

لا يتم قبض الدخل دائماً بما يتماشى مع استحقاق الدخل وفقاً لبيان الممارسات الموصى بها (SORP) الخاص بالمؤسسات الخيرية، وبالتالي قد يكون هناك حاجة لتأجيل الدخل أو تراكمه. وقد ترتبط معايير الأداء أيضاً بالمنح المقبوضة والتي من شأنها أن تؤثر على إقرار استحقاق المنحة.

ونظراً للتعقيدات التي تكثفت لإثبات دخل المنح، اعتبرنا وجود مخاطر كبيرة تتعلق باكتمال مسار هذا الدخل والاقطاع منه.

والمطلوبات بشكل صحيح. وفي ضوء الالتزامات التي قد تمتد إلى نهاية العام، فإن القضية الرئيسية هي مدى وجوب إثبات المنح بالكامل في وقت التعهد بالالتزام كنتيجة لواجبات ضمنية.

رد مؤسسة Crowe

اشتملت عملية التدقيق على الآتي:

- تقييم إجراءات اعتماد الجمعيات الأعضاء ومستوى الاتصال والدعم للأعضاء؛
- تقييم إجراءات تحديد الشركاء وفحصهم والعمل معهم ومستوى الاتصال والدعم للشركاء؛
- مراجعة شروط وأحكام اتفاقيات المنح مقابل متطلبات الإفصاح الخاصة ببيان الممارسات الموصى بها للمؤسسات الخيرية (FRS 102)؛
- تقييم تصنيف الإدارة لعينة من منح الشركاء على أنها عادية أو متعلقة بالأداء، والتأكد من توافق المعالجة المحاسبية مع التصنيف؛ و
- مراجعة عينة من التقارير الواردة من الأعضاء والشركاء وتقارير المراقبة والتقييم الخاصة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بالإضافة إلى العمليات الرقابية الأخرى ذات الصلة بمراقبة الاستخدام النهائي للأموال.

استنتاجاتنا وتعليقات أخرى

بينما نكتب هذا التقرير، نتطلع إلى الانتهاء من عملنا بشأن نفقات المنح والالتزامات المنح، على النحو المحدد في القسم 1.

المنح المقدمة كمواد طبية ومخزون

في نهاية العام، بلغ مخزون اتحاد IPPF مبلغ 339 ألف دولار. ونذكر أن اتحاد IPPF يقدم منحًا إلى الجمعيات الأعضاء من الأموال الأساسية غير المفيدة، بالإضافة إلى المنح المفيدة المرتبطة بتمويل المؤسسات المانحة. وفي بعض الأحيان، قد تطلب الجمعيات الأعضاء المنحة سلعة طبية والتي يقوم اتحاد IPPF في المملكة المتحدة بتأمينها وتوريدها من مورديه. وفي هذه الحالة، فإن المفتاح هو النقطة التي تنشأ فيها العلاقة بين المخاطر والعطايا المرتبطة بالسلع وبين اتحاد IPPF ومتى يتم تحويلها إلى الجمعية العضو. وهذا يحدد الجهة صاحبة المخزون قيد الإثبات.

ونذكر أن البضائع العابرة تظل في مسؤولية اتحاد IPPF، حتى يقوم المورد بتسليم البضائع إلى الميناء. ويتم إثبات المخزون في دفاتر اتحاد IPPF في المملكة المتحدة، ثم يصبح منحة عند إجراء عملية التحويل.

ولم تظهر أي مشكلات خلال عملنا في هذا المجال.

إثبات دخل منح لدى مكتب أفريقيا الإقليمي (ARO) التابع لاتحاد IPPF

سياسة إثبات الدخل الخاصة باتحاد IPPF فيما يتعلق بدخل المنح تتبع خطة السداد مع المانحين، ولكنها تقوم على ميزانيات محددة زمنيًا وضعت في البداية. ونعلم أن سياسة إثبات الدخل لدى مكتب أفريقيا الإقليمي (ARO) التابع لاتحاد IPPF كانت في السابق تأجيل الدخل، وتوافق الدخل مع النفقات (المنح المقدمة إلى الجمعيات الأعضاء). ومنذ عام 2019، قام اتحاد IPPF بتعديل هذا الأمر كجزء من الحسابات الموحدة لضمان تطبيق سياسة المجموعة باتساق على مستوى المجموعة استيفاءً لمعايير المحاسبة.

ولكن بالنسبة لعام 2018 والأعوام السابقة، ندرك أن هذا التعديل لم يتم إجراؤه في الحسابات الموحدة. وتم الوقوف على هذه المشكلة من واقع تحقيق أجراه فريق اتحاد IPPF خلال زيارة قام بها موظفو الشؤون المالية إلى مكتب أفريقيا الإقليمي (ARO) في ديسمبر 2022. وتبين من واقع إجراء مفصل بدقة أن التعديل المطلوب لإجمالي الدخل من جميع المشاريع في الدفاتر في ذلك الوقت كان له تأثير إجمالي على الدخل بلغ 5.6 مليون دولار، وبالنسبة لنفقات المنح، بلغ التأثير 5.4 مليون دولار. وكان يتم إدراج الفرق البالغ 200 ألف جنيه إسترليني في الميزانية العمومية. وهذا يتعلق بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

لقد راجعنا أوراق عمل الإدارة حول هذا الموضوع واستقصينا مرة أخرى فيما إذا كانت هناك أي منح أخرى في ذلك الوقت، وناقشنا للتأكد من أن هذا الأمر جرى بالفعل في عام 2019 فصاعدًا. وعدنا في هذا الإجراء إلى عام 2017 للتحقق من أي أخطاء إضافية، ومع ذلك، بالنسبة لأي شيء سبق ذلك، ستكون المنح كاملة الآن، وبالتالي لن نحتاج إلى تعديل. بلغ صافي التأثير على الاحتياطيات 200 ألف دولار. وفي حين أن هذا الأمر ليس جوهريًا، وافقت الإدارة على ترحيل تعديل السنة السابقة على أساس ضمان وجود موقف واضح للمضي قدمًا في المنح التاريخية. وتم إدراج ذلك أيضًا في قائمة التعديلات الواردة في الملحق 1.

وبينما نكتب هذا التقرير، نتظر الحسابات الختامية لمراجعة تعديل العام السابق والإفصاح.

ولم تظهر مشكلات أخرى خلال عملنا في هذا المجال.

3.2 نفقات المنح للجمعيات الأعضاء والشركاء

الأحكام الرئيسية ذات الصلة

تتم الأنشطة الخيرية عالميًا من منطلق ثلاثة مسارات رئيسية من خلال:

- اتحاد IPPF إما مركزيًا أو من خلال المكاتب الإقليمية؛
- الجمعيات الأعضاء؛ أو
- الشراكات التعاونية.

وأكبر مسارات النفقات الخيرية نفقات المنح المقدمة إلى الجمعيات الأعضاء والشركاء. في عام 2022، بلغ إجمالي هذه النفقات 84 مليون دولار (2021: 110 مليون دولار).

ومن المهم فهم طبيعة مدفوعات هذه المنح والاتفاقيات التي تقوم عليها لضمان التعامل معها في البيانات المالية بشكل صحيح. ونقول على وجه التحديد، يحتاج اتحاد IPPF إلى النظر وتحديد النقطة التي نشأ عنها التزام ضمني فيما يتعلق بهذه المدفوعات والتأكد من أنه عند نشوء ذلك الالتزام يتم الاعتراف بالمنحة ضمن النفقات

لها مقارنة بالافتراضات الاكتوارية الأخرى التي قمنا بالقياس عليها في هذا القطاع، باستثناء افتراضات العمر المتوقع للذكور 45.

الذكور 45	الصناعة
22.70	اتحاد IPPF
24.23	المتوسط
1.53	الفرق عن المتوسط
0.10	الفرق عن الحد الأدنى

نعلم أن متوسط العمر المتوقع الذي طبقه الخبير الاكتواري استند إلى استخدام جداول قاعدة S3PA مع توقعات CMI لعام 2021. ويطبق الاكتواريون تلك النماذج في حساب متوسطات الأعمار المتوقعة التي قد تختلف.

واستناداً إلى معدلات التضخم ومعدلات الخصم المستخدمة ضمن هذا النطاق، فإننا راضون عن النهج المتبع، مع أننا لاحظنا أن هذا المجال يخضع لتدابير الإدارة وتقديراتها وإجراء أي تغيير بسيط في الافتراضات قد ينشأ عنه تأثير جوهري على المطلوبات. وعلى ذلك، المهم قناعتكم بأن الافتراضات المستخدمة مناسبة وسوف نطلب منكم موافقتنا بإقرارات خطية تؤكد ذلك (الملحق 4).

ولم تظهر مشكلات أخرى خلال عملنا في هذا المجال.

5.2 تجاوز الإدارة للضوابط بما في ذلك من خلال إجراء تسويات في دفاتر اليومية

تلتزمنا معايير التدقيق أن نضع بعين الاعتبار المواضيع التي تعرضت فيها الضوابط لتجاوزات محتملة أو فعلية من الإدارة على أنها تنطوي على خطورة كبيرة في التدقيق. وبينما نستكمل عملية التدقيق، وضعنا المسائل التالية بعين الاعتبار.

التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب معيار التدقيق الدولي (ISA) (المملكة المتحدة) 540 (المنقح) الخاص بتقديرات المحاسبة وإفصاحاتها ذات الصلة تركيزاً إضافياً في عملية التدقيق على تقديرات الإدارة، بما في ذلك إجراء تقييمات منفصلة للمخاطر بالنسبة لكل من المخاطر الكامنة والمخاطر الرقابية. فيما يتعلق بالجانب الأول، يجب مراعاة عدم التأكد من التقديرات، وعدم الموضوعية، والتعقيدات المرتبطة بالتقديرات. نحن مطالبون أيضاً بالنظر فيما إذا كانت الإفصاحات الواردة في البيانات المالية معقولة.

وقد طرحت الإدارة عدداً من التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة الضرورية التي تؤثر على البيانات المالية.

ونتناول في **القسم 3** التقديرات والأحكام التي لا تعتبر من المخاطر الكبيرة.

ومن المهم قناعتكم بأن الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة مناسبة وسوف نطلب منكم موافقتنا بإقرارات خطية تؤكد ذلك.

4.2 التقديرات والأحكام – متطلبات التقاعد

الأحكام الرئيسية ذات الصلة

إن الافتراضات المحيطة بحسابات متطلبات المعاشات التقاعدية للمعيار FRS102 التي يقوم بها الخبراء الاكتواريون يمكنها أن تحدث فرقاً جوهرياً في النتيجة المبينة في البيانات المالية وهي مجال للتقديرات والأحكام المهمة.

وقد أجرينا مراجعة لافتراضات المعاشات التقاعدية التي اقترحتها الإدارة مقابل تلك التي يستخدمها خبراء اكتواريون آخرون لنفس الفترة. وقد يؤدي التغيير البسيط في الافتراضات مثل معدل الخصم أو متوسط العمر المتوقع إلى تأثير كبير على قيمة المطلوبات.

ومن المهم قناعتكم بأن الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة مناسبة وسوف نطلب منكم موافقتنا بإقرارات خطية تؤكد ذلك.

رد مؤسسة Crowe

اشتملت عملية التدقيق على الآتي:

- مراجعة الإفصاحات وتقييم دقة البيانات المقدمة إلى الاكتواريين لبرنامج التقاعد؛
- مراجعة الافتراضات الاكتوارية مقابل تلك المستخدمة من قبل مجموعة مرجعية من كيانات مماثلة؛
- مراجعة التقارير التي قدمها الاكتواريون لفهم أساس تقييم الأصول؛
- تقييم استقلالية وكفاءة الخبير الاكتواري؛
- إجراء الفحوصات بهدف إثبات المدخلات التي يستخدمها الخبير الاكتواري في حساباته (على سبيل المثال، التحقق من تقييم الأصول لتقارير مدير الاستثمار والموافقة على بيانات الموظفين لسجلات الموارد البشرية والرواتب ذات الصلة)؛ و
- التحقق من أصول برنامج التقاعد بالمطابقة على وثائق الطرف الثالث.

استنتاجاتنا وتعليقات أخرى

بلغت متطلبات المعاشات التقاعدية في نهاية العام 4.14 مليون دولار، بناءً على الأصول المحتجزة في البرنامج البالغة 31.01 مليون دولار والقيمة الحالية لمطلوبات البرنامج البالغة 35.15 مليون دولار. إن الافتراضات المحيطة بحسابات متطلبات المعاشات التقاعدية للمعيار FRS102 التي يقوم بها الخبراء الاكتواريون يمكنها أن تحدث فرقاً جوهرياً في النتيجة المبينة في البيانات المالية.

ومن بين المهام التي قمنا بها مراجعة الإفصاحات وتقييم دقة البيانات المقدمة إلى الخبراء الاكتواريين لبرنامج المعاشات وإجراء تقييم لاستقلالية الخبير الاكتواري وكفاءته.

ومن بين فحوصات التدقيق التي أجريناها قياس الافتراضات التي استخدمها الخبير الاكتواري في حساب مطلوبات المعاش التقاعدي للمعيار رقم FRS102. وخلصنا إلى أن افتراضات الخبير الاكتواري تقع ضمن النطاق المحدد

ضوابط بشأن قيود دفاتر اليومية وعملية إعداد التقارير المالية

قمنا بمراجعة وفحص نموذجي لضوابط المؤسسة الخيرية بشأن معالجة تعديلات دفاتر اليومية (كيفية فتح دفاتر اليومية وترخيصها ومعالجتها) وإعداد البيانات المالية السنوية. نظرنا أيضًا في مخاطر التحريف المحتمل بقيود دفاتر اليومية لإخفاء الاحتيال. وراجعنا إجراءات اتحاد IPPF لضبط دفاتر اليومية وكذلك النظر في إجراءات الإدارة لمطابقة النتائج الفعلية على الميزانيات.

اشتملت عملية التدقيق على الآتي:

- فهم وتقييم عملية إعداد التقارير المالية والضوابط على قيود دفاتر اليومية والتعديلات الأخرى التي تم إجراؤها في إعداد البيانات المالية وفحص مدى ملاءمة عينة من هذه القيود والتعديلات؛
- مراجعة التقديرات المحاسبية لكشف التحيزات التي قد تؤدي إلى أخطاء جوهرية سببها الاحتيال؛ و
- فهم الأساس المنطقي الذي تقوم عليه معاملات الأعمال التجارية المهمة التي نعرفها وتقع خارج المسار الطبيعي للعمل أو تبدو بطريقة أخرى غير معتادة في إطار فهمنا للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) وبيئته.
- الاستعانة بتحليلات البيانات في تقييم مجموعة دفاتر اليومية بأكملها لمساعدتنا في فحصنا لدفاتر اليومية.
- مراجعة إجراءات المجموعة لضبط دفاتر اليومية وكذلك النظر في إجراءات الإدارة لمطابقة النتائج الفعلية على الميزانيات.

من واقع الفحص النموذجي الذي أجريناه على دفاتر اليومية في اتحاد IPPF، لم نقف على أي حالات لتجاوز الإدارة للضوابط ولا مشكلات أخرى. ومع ذلك، لاحظنا أن معالجة دفتر اليومية قد يكون من مجالات المخاطر المحتملة ومن الممارسات الجيدة إدراج النظر في هذا الأمر في تقييم مخاطر اتحاد IPPF الشامل.

بينما نكتب هذا التقرير، نعزم إكمال عملنا في هذا المجال على النحو المفصل في القسم 1. لم تترتب على ذلك أمور أخرى حتى تاريخه.

معاملات مهمة خارج مسار الأعمال الطبيعي

علينا أن ننظر في التأثير الواقع على البيانات المالية في حالة حدوث أي معاملات مهمة خارج المسار الطبيعي لأعمال المؤسسة الخيرية.

ولم تخطرنا الإدارة بهذه المعاملات، ولم يلفت انتباهنا أي من هذه المعاملات أثناء عملنا.

3. نتائج التدقيق الأخرى

بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بمخاطر التدقيق الكبيرة على النحو الوارد في القسم 2، فقد لاحظنا أيضًا المسائل التالية من واقع أعمال التدقيق التي قمنا بها وينبغي أن نلفت انتباهكم إليها.

1.3 الدخل

يبين كشوف المرتبات وسجلات الموارد البشرية الأخرى ووقفنا بين تكاليفهم والوثائق الداعمة ذات الصلة على أساس عينة.

ولا توجد مشاكل أخرى نبلغكم بها بخصوص العمل المنجز حتى تاريخه. ونحن في انتظار معلومات نهائية لاستكمال فحوصاتنا في هذا المجال على النحو المفصل في القسم 1.

3.3 العمليات والنفقات في الخارج

يقوم اتحاد IPPF بأنشطة مباشرة وغير مباشرة من خلال المكاتب الإقليمية والكيانات التابعة والجمعيات الأعضاء والشركاء المتعاونين. يتكون اتحاد IPPF حاليًا من المكتب المركزي، وأربعة مكاتب إقليمية وثلاثة كيانات تابعة. يتم تشغيل المجموعة وتدقيقها على مستوى الأقسام، وجميع المكاتب قادرة على إدخال المعاملات مباشرة في نظام NetSuite، النظام المالي.

تضم المؤسسة الخيرية الأم المكتب المركزي، ومقره لندن، بالإضافة إلى المكاتب الإقليمية الأربعة. يتكون الدخل بشكل أساسي من دخل المنح والعقود الواردة من الهيئات المؤسسية والمنظمات متعددة الأطراف. يقوم المكتب المركزي بشكل أساسي بقبض الدخل.

يتم تقسيم النفقات بين تلك التكاليف الإدارية المطلوبة لدعم عمل اتحاد IPPF، وتكاليف المشروعات المباشرة وتمويل الجمعيات الأعضاء والشركاء.

يركز نهجنا في عملية التدقيق على الفحص التفصيلي للأرصدة في المكتب المركزي. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بمراجعة تحليلية موضوعية للدخل والنفقات. وبالنسبة لمجالات المخاطر الكبيرة، قمنا بفحص الأنظمة المعتمدة في المكتب المركزي. وكنا حريصين على فهم ضوابط المراقبة الرئيسية المطبقة على مستوى عمليات اتحاد IPPF في الخارج والجمعيات الأعضاء والشركاء المتعاونين.

وقامت مكاتب شبكتنا Crowe على المستوى المحلي بإجراء عمليات تدقيق لشبكة أوروبا وإقليم إفريقيا وهما كيانان تابعان. وقمنا نحن مباشرة بإجراء أعمال التدقيق اللازمة للبيانات المالية الموحدة على Worldwide Inc الكيان التابع لاتحاد IPPF، وشملت الفروع على مستوى العالم.

بالإضافة إلى الإنفاق على الجمعيات الأعضاء والشركاء، ينفق اتحاد IPPF أيضًا الأموال في الخارج مباشرة من خلال المكاتب الإقليمية. وهناك أيضًا ثلاثة كيانات تابعة في الخارج في بروكسل وإفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية. ونظرًا لطبيعة عمل اتحاد IPPF وحجم الأنشطة بالعملة الأجنبية، تنشأ عن عمولات الصرف الأجنبي مخاطر عالية. ويقوم اتحاد IPPF بالتداول في تحوطات العملات الأجنبية للتخفيف من هذه المخاطر.

اشتملت عملية التدقيق على الآتي:

تفترض معايير التدقيق الدولية (ISA) (المملكة المتحدة) (240) أن هناك دائمًا خطر كبير من التحريف الجوهري في البيانات بسبب الاحتيال في إثبات الإيرادات، ما لم يتم دحض ذلك.

وفي حين أننا نعتبر أن اكتمال الدخل من المنح يشكل أمرًا مهمًا (انظر [القسم 2](#))، فإننا لا نعتبر مسارات الدخل الأخرى تشكل أمرًا مهمًا، نظرًا لقيمتها، ولا سيما في درجة تعقيدها.

وتبقى المخاطر الرئيسية قائمة في جميع مسارات الدخل:

- الاكتمال (هل تم إثبات الدخل المستحق كله على النحو الواجب في الفترة المذكورة؟).
- القطع (هل تم إثبات الدخل في الفترة المناسبة؟).
- تخصيص الأموال (هل تم إدراج القيود التي فرضتها الجهات المانحة على استخدام الدخل بشكل مناسب في البيانات المالية؟).
- الدقة (عند استحقاق الدخل في نهاية العام، هل من المحتمل قبضه أم يجب التحوط من ذلك؟).

التبرعات والتركات

تشكل التبرعات والتركات 1.77 مليون دولار من دخل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

وفي إطار عملنا، حصلنا على تحليل مفصل لبنود الدخل المثبت في هذا العام للتحقق من توثيق المصدر. وتبين لنا إدراج تبرعات بقيمة 1.58 مليون دولار في "المنح المقدمة من جهات متعددة الأطراف ومصادر أخرى" في الحسابات الأولية. واقترحنا إعادة التخصيص "للتبرعات والتركات الواردة من الآخرين". وأدرجنا هذا في تعديلاتنا الواردة في [الملحق 1](#).

ولم تظهر مشكلات أخرى خلال عملنا في هذا المجال.

2.3 جدول الرواتب

جدول المرتبات هو أكبر بند من بنود الإنفاق الفردي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة خارج المنح المقدمة للأعضاء والشركاء. وفي عام 2022، بلغ إجمالي تكاليف الموظفين 22 مليون دولار.

وفي إطار عملية التدقيق التي قمنا بها، راجعنا الضوابط المطبقة على المعالجة الشهرية بما في ذلك مطابقة كشوف المرتبات على دفتر الأستاذ الاسمي.

وقمنا أيضًا بإجراء تحليلية تأخذ بعين الاعتبار إجمالي الرواتب والخصومات وأعداد الموظفين سنويًا للتأكد من أن جميع الاتجاهات والعلاقات تبدو معقولة وتطابق إجمالي مع دفتر الأستاذ، وتحققنا من عينة من الموظفين

- فهم عملية التحكم في النفقات الخارجية ورصدها والإبلاغ عنها داخل المنظمة. تضمن هذا العمل إجراء مراجعة للعمليات التي يستخدمها المكتب المركزي للتحقق من صحة المعلومات التي تقدمها المكاتب الخارجية.
- تنفيذ إجراءات تدقيق موضوعية مثل فحص عينة من معاملات الإنفاق المختارة.
- مراجعة الضوابط المعمول بها لإدارة وحساب النقد والأصول في الخارج.
- مراجعة الإجراءات التي يستخدمها اتحاد IPPF لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والوسائل التي يتم من خلالها تحديد عدم الامتثال وتسجيله والإبلاغ عنه. طلبنا من الكيانات التابعة الثلاثة في الخارج والمكاتب الإقليمية أيضًا استكمال استبيان الشرعية.
- إعادة حساب الربح / الخسارة في عقود الصرف الأجنبي.
- مراجعة وتوثيق المعالجة المحاسبية والإفصاحات للتأكد من توافقها مع المعيار FRS102.

عمليات تدقيق العناصر

نظرًا لأن إقليم أفريقيا اتحاد IPPF وشبكة أوروبا اتحاد IPPF يتطلبان عمليات تدقيق قانونية في بلدانهم، فقد قامت مؤسسات شريكنا كرو (Crowe Erastus و Pirenne & Co. Crowe Brussels (Callen) بعملية التدقيق المذكورة. أصدرنا تعليمات تدقيق مفصلة لفريقي المدققين وحضرنا اجتماعات التدقيق ذات الصلة. وراجعنا الردود الواردة من مدققي العناصر لشبكة اتحاد IPPF الأوروبية ومكتب أفريقيا الإقليمي، وكذلك راجعنا العمل الجاري في مجالات محددة تتعلق بنفقات المنح والدخل، وخلصنا إلى عدم وجود قضايا مهمة. ونحن راضون عن النهج المتبع في إثبات الدخل كونه من مجالات الخطورة الكبيرة في عمليات تدقيق للمجموعة. وقد أبلغونا أيضًا بالفرق في إثبات الدخل في إقليم أفريقيا اتحاد IPPF والذي أدى إلى تعديل العام السابق (انظر [القسم 2.2](#)).

لم يبنهونا إلى وجود أمور أخرى تستحق الاهتمام قد تؤثر على البيانات المالية للمجموعة.

التدقيق الداخلي

تقدم مؤسسة RSM خدمات التدقيق الداخلي. سبق أن أجرينا مناقشات تمهيدية مع مؤسسة RSM بخصوص خطة التدقيق الداخلي والعمل الذي قاموا به خلال عام 2022 وبشأن التحديثات التي أجريت على أعمال السنوات الأخيرة.

ونحن نتفهم أيضًا أن فريق المخاطر والضمانات في اتحاد IPPF قد قاموا بمراجعات الضمانات الخاصة بهم للجمعيات الأعضاء في عام 2022.

وفي إطار عملنا، قمنا بمراجعة كل من المخاطر المقدرة التي تحرك خطة التدقيق الداخلي والنتائج الواردة في التقارير المقدمة للتأكد من ملائمة نهجنا في عملية التدقيق.

وفيما يلي التقارير الصادرة في هذه الفترة وراجعناها:

- اتحاد تنظيم الأسرة في إقليم الكاريبي (جمعية عضو)

- جمعية الصحة الإنجابية أو غندا (جمعية عضو)
- الجمعية الأندونيسية لتنظيم الأسرة (جمعية عضو)
- مراجعات مستخدمي نظام Netsuite
- مراجعة سياسة تفويض السلطة
- مراجعة المكاتب القطرية – مكتب شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا الإقليمي

ونحن ندرك أن مراجعات الضمانات التي تُجرى في الجمعيات الأعضاء جزء من برنامج الضمانات العالمية الأشمل ومكملة لعمل الاتحادات لتحسين وتجديد نظام الاعتماد الذي سيُنفذ في عام 2023. ومع أن التقارير لم تطرح للجمعيات الأعضاء سوى ضمانات ضئيلة أو محدودة، فقد أخذنا ذلك بعين الاعتبار في عملنا بشأن نفقات المنح ([القسم 3.2](#)) وبالتالي فإنها لا تؤثر على تقييمنا لمخاطر العمل في هذا المجال.

مراجعة مكتب شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا الإقليمي

نحن ندرك أن مؤسسة RSM قامت بزيارة إلى مكتب إقليم شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا (ESEAOR) في يناير 2023. وأشارت مؤسسة RSM في المراجعة التي أجرتها إلى 11 نقطة إجرائية، منها 3 صنفت على أنها منخفضة الأولوية، و 7 على أنها متوسطة الأولوية، ونقطة واحدة على أنها مرتفعة الأولوية. ومن أبرز نتائجها عدم اليقين بشأن توقيع أو عدم توقيع المكتب المركزي على اتفاقيات التمويل السارية، ولم يتضح إذا كان أمناء المدير العام قد وافقوا على الاتفاقيات من عدمه. وتكمن الخطورة في عدم امتثال الصناديق للعقوبات المالية الحالية ولذا يوصى بضرورة طلب المشورة القانونية لضمان امتثالها للعقوبات المالية ذات الصلة مع الإشراف عليها من مجلس الأمناء.

ودرسنا التقرير والنتائج الواردة من مؤسسة RSM ولا نرى تأثيرًا للنتائج على تقييمنا للمخاطر وأعمال التدقيق التي نقوم بها.

مراجعة مكتب أفريقيا الإقليمي

ندرك أن مراجعة مكتب أفريقيا الإقليمي (ARO) نشأت عن مشكلات تاريخية وتحقيقات شهدتها المكتب مؤخرًا. وأجرت مؤسسة RSM مراجعة واسعة النطاق شملت عددًا من المجالات:

- السياسات والإجراءات
- اتفاقيات الاستضافة والتسجيل
- تأمين المقرات
- إعداد الميزانية وضوابطها
- التوريدات
- الإدارة النقدية والشؤون المالية
- الموارد البشرية وجدول الرواتب

تحديث التدقيق 2022

ومن واقع محادثتنا مع الإدارة، فإن فريق المخاطر والضمانات والتدقيق الداخلي يرون عدم وجود احتيال على هذا النحو، وإنما كانت هناك نقاط ضعف مهمة في الرقابة وسوء إدارة في المكتب الإقليمي. ونظرًا لأن عددًا كبيرًا من المعاملات نقدي، فقد صنف التدقيق عددًا كبيرًا من المعاملات على أنها نفقات غير جائزة. لا تزال التحقيقات جارية ويقوم اتحاد IPPF بالرد على أسئلة المدققين والمانحين. ونحن ندرك أن حوالي 70% من المعاملات المذكورة تتعلق بالرواتب مما يوحي بأنها أغلبية جائزة بالفعل. ومع ذلك، نظرًا لقلة الوثائق الداعمة للمبالغ المدفوعة كرواتب، مثل خطابات زيادة الرواتب، فقد كان العثور عليها صعبًا، ولكننا نتفهم أن الإدارة تواصل البحث عنها لتدعيم وجوه النفقات.

ونحن ندرك أن المجالات الخاضعة للفحص والتدقيق فيما يتعلق بنسبة 30% المتبقية تركز على نفقات الاجتماعات التي تُعقد في دبي والارتباك بشأن المدفوعات المقدمة للوكلاء الماليين المحليين الذين قاموا بعد ذلك بتحويل الأموال إلى الجمعيات الأعضاء. وهذا بسبب الاقتصادات القائمة على النقد التي تعمل فيها هذه الجمعيات الأعضاء.

ونعلم أن مؤسسة PWC لم تقف على أي نشاط احتيالي حتى تاريخه وما زال اتحاد IPPF يتناقش مع مؤسسة PWC بشأن مسودة النتائج. وفي حين أن اتحاد IPPF لم يتلق أي طلب رسمي لسداد أموال المانحين، فمن الممكن أن يطلب أحد المانحين سداد الأموال في حالة ظهور أي نتائج تتعلق بسوء إدارة الأصول، مع أن مقدار أي مبلغ محتمل سداه غير معروف. ونوصي بالإفصاح عن المطلوبات الطارئة في البيانات المالية بما يتماشى مع بيان الممارسات الموصى بها (SORP) للمؤسسات الخيرية:

"28.7. يجب على المؤسسة الخيرية إثبات المسؤولية عن التزام قانوني أو ضمني كشرط في حالة ما إذا كان موعد أو مبلغ النفقات المستقبلية المطلوبة لتسوية الالتزام غير مؤكد.

"33.7. ... إذا اتضح أن السداد ممكن ولكنه غير محتمل، فلا ينبغي إثبات المسؤولية عن هذا الالتزام. وبدلاً من ذلك، يجب الإفصاح عن الالتزامات التمويلية باعتبارها من المطلوبات الطارئة"

وترى الإدارة حسب تقديراتها أن التحقيقات سوف تكتمل بحلول يونيو 2023. وفي إطار فحوصات ما بعد الميزانية العمومية التي نقوم بها، سنقوم بتحديث النتائج من واقع المراجعة وننظر فيما إذا كان هناك أي تأثير مادي على البيانات المالية، ونقدم التقارير ذات الصلة ونحصل منكم على إقرارات بشأن أي نتائج.

- جمعية خيارات صحة الأسرة الكينية (FHOK) – حالة منذ 2020

نحن ندرك أن اتحاد IPPF قد تلقى مزاعم وبلاغات بأن المدير التنفيذي وآخرون في جمعية FHOK ارتكبوا مخالفات الفساد وسوء استخدام الأموال والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة. وتشير التقديرات إلى أن مبلغ الاحتيال 340 ألف دولار على مدى 3 سنوات حتى عام 2020. وكان الإجراء الذي اتخذته اتحاد IPPF هو إيقاف المدير التنفيذي والمدير المالي، وإيقاف عضوية جمعية FHOK في اتحاد IPPF.

تحديث التدقيق 2022

تم اتخاذ قرار بطرد هذه الجمعية العضو وتمت موافاة الجهات المانحة بمستجدات هذه الحالة أولاً بأول. والإدارة يصدد حساب مجموع الخسائر المالية لاتحاد IPPF لسداها وتسعى لإغلاق هذه الحالة مع الجهات المانحة.

- السفرات

- متابعة الجمعيات الأعضاء والبرامج

- تكنولوجيا المعلومات

- النقل

تم الاتفاق مع الإدارة على 58 نقطة إجرائية، تم تصنيف 18 منها على أنها أولوية مرتفعة، و 29 على أنها أولوية متوسطة، و 11 منخفضة. وراجعنا النقاط التي أثرت واتفقنا على ضرورة اتخاذ إجراءات بشأنها على نحو عاجل. ونوصي أيضاً بمراجعة هذا الشأن جنباً إلى جنب مع تقرير Crowe Erastus للتدقيق الخارجي لمكتب أفريقيا الإقليمي.

وندرك أن غالبية فريق مكتب أفريقيا الإقليمي (ARO)، مع إعادة الهيكلة التنظيمية الأخيرة، قد غادروا الآن اتحاد IPPF بدعم من مؤسسة PWC.

تقارير إدارة الحوادث، والاحتيايل والحوادث الخطيرة

أجرينا مناقشات مع فريق المخاطر والضمانات في اتحاد IPPF. وتدرج إدارة المخاطر في السكرتاريا، والاحتيايل، والحوادث الخطيرة، والإبلاغ عن المخالفات والامثال كلها تحت هذا القسم. تقوم الجمعيات الأعضاء ومكاتب السكرتاريا بالإبلاغ عن جميع عمليات الاحتيايل على مستوى العالم من خلال نظام "SafeReport"، والذي يسمح للأفراد داخل اتحاد IPPF بتداول المعلومات عن الاحتيايل وسوء الإدارة. والحماية مكفولة لكل من يقدم هذه المعلومات بموجب سياسة الإبلاغ عن المخاوف في اتحاد IPPF. ويتم تداول موجز تقرير الاحتيايل والحوادث مع لجنة المالية والتدقيق والمخاطر بانتظام.

وفي إطار عملنا، قمنا بمراجعة النقاط الموجزة من تقرير الاحتيايل بحثاً عن أي تأثير محتمل على البيانات المالية، بالإضافة إلى الحوادث الخطيرة التي يتم الإبلاغ عنها إلى مفوضية المؤسسات الخيرية. وأشارت الورقة الموجزة المقدمة إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر لعام 2022 إلى أن عدد المخاوف الجديدة التي تم تسجيلها بلغ 82 مخافة. وندرك أن إجمالي 38 حالة بقيت مفتوحة في نهاية العام. ونعلم أن التأثير الإجمالي المحتمل على صناديق اتحاد IPPF دون الأهمية النسبية، بخلاف المراجعة القانونية لمكتب العالم العربي الإقليمي. وفيما يلي أهم العناصر التي وقفنا عليها.

- تحقيقات مكتب العالم العربي الإقليمي

من خلال المراجعة المالية التي قام بها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في هذا المكتب، تم تحديد عدد من القضايا المالية والنقاط المتعارضة وإخطار مختلف الجهات المانحة بها لاحقاً. وتم طلب إجراء تدقيق قانوني على المعاملات التاريخية التي جرت من خلال المكتب وتقوم به مؤسسة PWC. وبينما نكتب هذا التقرير، لم تُقدر بعد خسائر اتحاد IPPF المالية بوضوح، ولكن تم تحديد المعاملات المعنية. وكانت المراجعة القانونية بناءً على طلب الجهات المانحة وتشمل التموليات الأساسية غير المقيدة. وبعد الانتهاء من المراجعة المالية تم إخراج الفريق المسؤول عن المكتب من المكتب.

الاستبيانات القانونية

فيما يخص تدقيق عام 2021، قمنا بإصدار استبيانات قانونية طلبنا من الإدارة والمكاتب الإقليمية استكمالها نظرًا لوجود خطر ألا تمتثل المكاتب المحلية للوائح المحلية امتثالًا تامًا.

ونوصي الإدارة بمراجعة نتائج هذه الاستبيانات بالتفصيل، والتأكد من استكمالها ومراجعتها سنويًا. ويمكن استخدامها كأداة متابعة لتحديد المجالات التي تتعدم فيها الإمكانيات اللازمة لتحقيق الامتثال القانوني. وعند تحديد نقاط الضعف، ينبغي متابعتها مع الفرق القطرية، لضمان توفير الدعم الكافي لتقليل مخاطر عدم الامتثال القانوني إلى مستوى مقبول.

ولاحظنا في إطار أعمال التدقيق التي قمنا بها لعام 2022 أن هذه الاستبيانات القانونية مع أنها لم تُستخدم بشكل مباشر في رصد المخاطر باستمرار، قامت الإدارة باستكمالها في نهاية العام ومراجعتها لنقوم بإجراء أعمال التدقيق وحينئذ لم تظهر أي مشكلات.

ونواصل التوصية بتطويرها إلى أداة متابعة تستخدم على مدار العام. ونعلم أن لمسؤول الامتثال دور مُدرج في الهيكل المحدث وسوف يقوم باللازم في هذا الجانب بمجرد تعيينه.

4.3 التقديرات والأحكام

يتطلب معيار التدقيق الدولي (ISA) (المملكة المتحدة) 540 الخاص بتقديرات المحاسبة وإفصاحاتها ذات الصلة تركيزًا إضافيًا في عملية التدقيق على تقديرات الإدارة، بما في ذلك إجراء تقييمات منفصلة للمخاطر بالنسبة لكل من المخاطر الكامنة والمخاطر الرقابية. فيما يتعلق بالجانب الأول، يجب مراعاة عدم التأكد من التقديرات، وعدم الموضوعية، والتعقيدات المرتبطة بالتقديرات. نحن مطالبون أيضًا بالنظر فيما إذا كانت الإفصاحات الواردة في البيانات المالية معقولة.

ومن واقع عملية التدقيق، حددنا ما يلي لإجراء مراجعة دقيقة:

- أساس إثبات الدخل فيما يتعلق بدخل المنح (مخاطر كبيرة – انظر [القسم 2.2](#))
- الافتراضات التي اعتمدها الإدارة واستخدمها الخبير الاكتواري لحساب مطلوبات المعاشات التقاعدية (مخاطر كبيرة – انظر [القسم 4.2](#))
- تقييم انخفاض قيمة الأصول (انظر أدناه)
- تقييم العمر الإنتاجي المتبقي للأصول (انظر أدناه)
- تقييم العقارات الاستثمارية المتاحة (انظر أدناه)

انخفاض قيمة الأصول وتقييم العمر الإنتاجي للأصول

قمنا بمراجعة سياسة الإهلاك التي يتبعها اتحاد IPPF. وراجعنا تكلفة خفض القيمة، وأجرينا تحليلًا شاملاً (proof in total) لوضع توقعات خفض القيمة ومقارنتها بالتكلفة الفعلية للتأكد من المبلغ إذا كان معقولًا.

ولم تظهر أي مشكلات خلال عملنا في هذا المجال.

• جمعية ليبيريا لتنظيم الأسرة (PPAL) – حالة منذ 2020

ندرك وجود ادعاءات حول سوء إدارة الأموال، وانعدام الشفافية والمساءلة عمومًا بشأن أصول جمعية PPAL لاستغلال مديرها التنفيذي أموال المشروعات في أغراض شخصية ووجود تضارب في المصالح طال إدارتها العليا. وتم إجراء تدقيق قانوني ولكن الأمانة شعروا بوجود قصور شديد في التقرير الصادر عن مدقق الحسابات وأنه لم يقدم ضمانات كافية. وخلصت مسودة التقرير القانوني الصادر من واقع التحقيقات الداخلية إلى أن الاحتيال الذي طال أموال اتحاد IPPF بلغ 370 ألف دولار حسب التقديرات. وما زالت هذه الحالة مفتوحة مع مفوضية المؤسسات الخيرية ويجري إطلاع الجهات المانحة على مستجدات الأمور أولاً بأول.

تحديث التدقيق 2022

تم اتخاذ قرار بطرد هذه الجمعية العضو وأكدنا أن مفوضية المؤسسات الخيرية سبق أن أغلقت هذه الحالة في نوفمبر 2022. وتم إبلاغ الجهات المانحة بالخسائر النهائية الناجمة عن الاحتيال والنقائص غير الجائزة وطلبت إحدى الجهات المانحة سداد جزء من الأموال الأساسية البالغة 35 ألف دولار التي تم دفعها.

• جمعية باكستان لتنظيم الأسرة رهنوما – حالة منذ 2021

ندرك وجود ادعاءات بسوء التصرف في هذه الجمعية العضو بشأن بيع وسائل منع الحمل الخاصة بمشروع WISH في السوق واختلاس الأصول. وبعد قيام مؤسسة ارنتس ويونغ بإجراء تحقيقاتها، تم الإبلاغ عن وجود إثباتات ممكنة تؤكد عددًا من هذه الادعاءات، ومع ذلك تطعن الجمعية العضو المذكورة في النتائج. وهناك اعتقاد بأن الأصول التي بقيت في نهاية المشروع تم التبرع بها للجمعية العضو ويجري التشاور مع فريق مشروع WISH لتأكيد ذلك. وبلغت قيمة الاحتيال 124 ألف دولار حسب التقديرات. ونعلم أن مفوضية المؤسسات الخيرية قد تم إبلاغها بذلك وأن هذه الحالة مازالت مفتوحة.

• جمعية فيجي لصحة الأسرة والصحة الإنجابية (RFHAF) – حالة منذ عام 2022

نحن نعلم بوجود مزاعم ضد المدير التنفيذي أو الجمعية العضو المذكورة بالاستيلاء على الأموال لأغراض شخصية. وتم إجراء تحقيقات خارجية وتبين أن 76.5 ألف دولار لم تثبت في الحسابات. كما أجرت الإدارة تحقيقاتها وعملت مع المدققين الخارجيين وتبين لها اختلاس 70 ألف دولار، ولكن لم يتضح مقدار المبالغ المفقودة التي تخص أموال المانحين.

ونعلم أن الإدارة بصدد رفع تقرير إلى مفوضية المؤسسات الخيرية بهذا الأمر مع حصولها على المزيد من المعلومات من واقع تحقيقاتها الداخلية.

وتم إبلاغنا بعمليات احتيال أخرى شهدها هذا العام في جمعيات أعضاء أخرى ولكن تشير التقديرات إلى أن إجمالي المبالغ التي تم الاستيلاء عليها بالاحتيال في هذه الحالات ضئيل.

مكتب أفريقيا الإقليمي

في بداية عام 2023، تبين أن مكتب أفريقيا الإقليمي (ARO) قد دفع بدل غلاء المعيشة للموظفين في يناير 2023 بمبالغ أعلى كثيرًا من المستوى الذي توافق عليه فريق قيادة المديرين. ونعلم أن السبب في ذلك يرجع إلى أن الحسابات جرت في الأصل على الرواتب بالدولار الأمريكي بدلاً من تحويلها إلى العملة المحلية كما اتفق عليه. وبلغ إجمالي الزيادة في المدفوعات 234 ألف دولار لـ 72 موظفًا.

وسوف تُسترد المدفوعات الزائدة ولكن هناك خطورة من قيام الموظفين باتخاذ إجراءات قانونية.

وتقوم الإدارة حاليًا بالتحقيق في هذا الأمر وسيتم إجراء تسوية كاملة لهذا الرصيد لفهم الرصيد وتعديلاته عن مدفوعات المنح اللاحقة إلى الجمعيات الأعضاء.

دائع Global Reach

لاحظنا رصيدًا بقيمة 1,639 ألف دولار كان محتفظًا به لدى Global Reach. وهذا يتعلق بإيداع 3٪، تم دفعه في إطار اتفاقية مع Global Reach لتقديم سعر أفضل على العقود الآجلة في عام 2023. وبمجرد إبرام العقد الآجل، سوف تقوم Global Reach بعد ذلك برد الوديعة في كل عملية مبادلة، جنبًا إلى جنب مع الأموال الخاصة بالعقود الآجلة. ونعلم أن هذا الوضع كان ساريًا أيضًا بالنسبة لعقود 2023 ولاحظنا أن هذه الوديعة قد رُدت بالفعل عند إبرام العقود، بالرغم من بقاء رصيد محدود متعلق بها. ومع ذلك، في أبريل 2023، حدث تطور آخر حيث أصبحت Global Reach شركة Corpay، وهي جزء من FLEETCOR، وأكدوا للإدارة أنه سيتم سداد الوديعة على الفور ولن يُطلب في المستقبل خفض الأسعار لتكون مواتية.

الدائنون والجمعيات الأعضاء المطروحة

لاحظنا وجود منح مستحقة الدفع لجمعية FPAB العضو في بنغلاديش بلغت 613 ألف دولار كندي. وكانت جمعية FPAB تتلقى منحة من اتحاد IPPF من التمويل الأساسي غير المقيد بقيمة 920 ألف دولار كندي كان سدادها على مدار العام على ثلاث شرائح. ونعلم من الإدارة أن اتفاقيات المنحة مكتوبة على هذا النحو أنه في حالة طرد أي جمعية عضو، لم يعد اتحاد IPPF ملزمًا بسداد مدفوعات أخرى، ولكن في حالة إيقافها، فيجب عليها انتظار الانتهاء من المراجعة والتدقيق بنتائج مرضية. وحيث أنها في مرحلة الطرد، نعلم أن هذا الأمر لم ينته بعد، ومن ثم فإننا راضون عن بقاء المسؤولية قائمة.

والأهم من ذلك، نعلم أن في مثل هذه الحالات، سيتم إبلاغ الجهة المانحة لأن الأمر يتعلق بالتمويل المقيد وأن هناك مراجعة للجمعية العضو وتحقيقات قد تؤدي إلى إيقافها. وقد يترتب على ذلك استرداد الأموال، والتي سيكون اتحاد IPPF مسؤولاً عنها.

النقد في البنوك والمعادلات النقدية

في نهاية العام، كان اتحاد IPPF يحتفظ بمبلغ 30.4 مليون دولار من الاستثمارات في ودائع قصيرة الأجل لزيادة الدخل الاستثماري من خلال الفوائد. واستفسرنا من الإدارة عن الكيفية التي يعتمرون بها استخدام هذه الأموال، وما إذا كانت هناك استراتيجية استثمارية طويلة الأجل أو إذا كانت هناك خطة لاستخدامها كرأس مال عامل. وتُصنف الأصول حسب الغرض المقصود من استخدام الأموال. ونعلم أن النية الأصلية كانت تنفيذ استراتيجية استثمارية، ومع ذلك فإنها لا تزال تُستخدم حاليًا لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل مثل سداد المدفوعات إلى الجمعيات الأعضاء. لذلك خلصنا بشكل توافقي إلى وجوب نقل المبالغ النقدية من الاستثمارات إلى الأصول الجارية. وأدرجنا هذا في تعديلاتنا الواردة في الملحق 1.

7.3 الأموال

يدير اتحاد IPPF عددًا من الصناديق المختلفة الخاضعة لقيود واعتبارات مختلفة. ويجب على اتحاد IPPF التأكد من تحديد جميع تحركات الأموال وحسابها بشكل صحيح. وهذا يتطلب دراسة متأنية لمختلف الشروط والأحكام التي يمكن تطبيقها على الدخل. اشتملت عملية التدقيق على الآتي:

تقييم العقارات الاستثمارية المتاحة

يوجد لدى اتحاد IPPF عقارات استثمارية في لندن. وتنص سياسة اتحاد IPPF على أن "يقوم مثن خارجي مؤهل بإجراء التقييمات الكاملة كل خمس سنوات، وكل سنتين يوجد تقييم من الإدارة للقيمة العادلة". وتم إجراء آخر تقييم رسمي في عام 2020، ولا تزال الإدارة راضية عن تحديد الممتلكات بقيمة عادلة (840 ألف جنيه إسترليني) ولا توجد مؤشرات على انخفاض القيمة. وفي إطار عملنا، اتفقنا على ملكية العقارات لتوثيق تسجيل الأراضي وعارضنا الإدارة في تقديرها، بالإضافة إلى القياس على قيمة الممتلكات المماثلة لها في المنطقة. وفي حين أن سوق العقارات قد شهد انخفاضًا كبيرًا في العام الماضي، تم تحديد القيمة عام 2020 خلال وقت جائحة كوفيد، مما يشير إلى أن قيمة العقار كانت أقل. لذلك في حين أن القيمة ربما شهدت زيادة في عام 2021 حسب تقييم الإدارة، يبدو تقييم 2022 معقولاً.

ولم تظهر أي مشكلات خلال عملنا في هذا المجال.

5.3 توزيع مخصصات التكاليف

بالإضافة إلى مخصصات التكاليف في المكتب المركزي لاتحاد IPPF، لدينا موضوع مخصصات التكاليف لكياناته التابعة وفروعه.

اشتملت عملية التدقيق على الآتي:

- الحصول على تفاصيل عن أساس توزيع التكاليف الذي تطبقه المؤسسة الخيرية والكيانات التابعة لها وفيما بينها.
- إجراء مراجعة محددة لهذا الأساس وتفاصيل التخصيص.
- التحقق من أن الأساس متوافق مع السنوات السابقة.
- التأكد من عدم توقيع الرسوم مرتين من الفروع وإليها عند توحيد البيانات.

في وقت كتابة هذا التقرير، نحن في انتظار البيانات المالية المحدثة لتأكيد الطريقة الصحيحة لتطبيق هذا النهج.

6.3 بنود الميزانية العامة الأخرى

بالإضافة إلى تركيزنا على المجالات المفصلة أعلاه، قمنا بتنفيذ إجراءاتنا القياسية في التدقيق على المبالغ المادية الأخرى في الميزانية العمومية. وقد تضمن عملنا فحص تسويات الحساب الرقابي الرئيسي؛ فحص التسويات المصرفية، ومراجعة معاملات ما بعد نهاية العام التي تساعد في تأكيد وضع نهاية العام وتأكيد الأصول المحتفظ بها (مثل النقد في الحساب المصرفي) لتأكيدات الطرف الثالث.

الذمم المدينة من الجمعيات

لاحظنا بنادًا جديدًا في "المدينين" يسمى ندم مدينة من الجمعيات. في السنة السابقة كان هذا الرصيد صفرًا ولكن في 31 ديسمبر 2022 بلغ الرصيد 678 ألف دولار. ومن واقع المناقشات التي أجريت مع الإدارة، نعلم أنه من النادر دفع المنح مقدمًا إلى الجمعيات الأعضاء والشركاء، ولكن هناك بعض السلف المقدمة للجمعيات والمدفوعات نيابة عنهم.

*علماً بأنها كانت خاملة في 2021 و 2022.

اشتملت عملية التدقيق على الآتي:

- مراجعة جدول توحيد البيانات والتأكد من أن نتائج كل كيان المدرجة في حساب أرقام المجموعة متوافقة مع أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية لكل كيان منفرد؛
- مراجعة إجراءات حسابات المجموعة لتحديد ما إذا كانت جميع المعاملات والأرصدة بين الشركات قد تم حذفها عند التوحيد وتم معالجة جميع تعديلات التوحيد الهامة بشكل صحيح؛ و
- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة داخل كل كيان والتأكد، عند اللزوم، من إجراء التعديلات لتوفيق عمليات المحاسبة مع سياسة المجموعة.

في وقت كتابة هذا التقرير، نتقرب الانتهاء من أعمال توحيد البيانات.

9.3 الأطراف ذات الصلة

وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي توجه أعمالنا في التدقيق (ISA 550)، نحن ملزمون بالتأكد من تحديد الأطراف ذات الصلة وأن أي معاملات تشمل هذه الأطراف قد تمت إجازتها على النحو الملائم والإفصاح عنها بشكل سليم في البيانات المالية. وتعريف "الطرف ذو الصلة" على النحو المحدد في المعيار FRS 102، يشمل، بالإضافة إلى الأمناء، أي عضو في الإدارة يستطيع التأثير بشكل مباشر على قرارات الإدارة وأفراد الأسرة المقربين لكلا الجانبين؛ ويتعلق الأمر بأفراد الأسرة المقربين في حالة اعتبار أن الأمين أو عضو الإدارة يتمتع بوضع يمكنه من التأثير على قرارات الإدارة لصالح أفراد أسرته أو التأثير بهم.

لذلك قمنا بمراجعة إجراءات اتحاد IPPF لتحديد الأطراف ذات الصلة المحتملين والتأكد من اكتمال جميع المعاملات، بما في ذلك مراجعة جميع إقرارات تضارب المصالح السنوية التي قدمها الأمناء والإدارة العليا.

ولم تظهر أي مشكلات خلال عملنا في هذا المجال.

- تتبع المساهمات المقيدة والتركات والمنح الموجودة في عمليات فحصنا للدخل انتهاءً إلى حساب الصندوق ذي الصلة.
- مراجعة عينة من المصروفات المخصصة للصناديق المقيدة للتأكد من أن المصروفات قد تم صرفها وفقاً لأغراض الصندوق.
- مراجعة تحليل صافي الأصول للتأكد من توزيعها بشكل صحيح على مستوى الصناديق.
- مراجعة العمليات الجارية للتأكد من أن المعاملات المقيدة يتم إدراجها بشكل كامل ودقيق والإبلاغ عنها داخل المنظمة ومراجعة أرصدة نهاية العام للتأكد من أنها تعكس بشكل مناسب القيود التي ينبغي تطبيقها.

في وقت كتابة هذا التقرير، نحن في انتظار البيانات المالية المحدثة للانتهاء من عملنا بشأن الصناديق

8.3 توحيد البيانات

تتألف مجموعة IPPF من الكيانات التالية التي تتطلب تجميعها في البيانات المالية للمجموعة:

- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - إقليم أفريقيا
- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - الشبكة الأوروبية
- اتحاد IPPF Worldwide Inc.
- شركة International Contraceptive & SRH Marketing Limited (الاسم التجاري (ICON)*

4. الاحتيال والمخالفات وتقارير التدقيق التي نقوم بها

تقارير التدقيق المتعلقة بكشف المخالفات، بما فيها حالات الاحتيال

وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (المملكة المتحدة) ISA 700، يتضمن تقريرنا التدقيقي تعليماً إضافياً لشرح إلى أي مدى يُعتبر التدقيق قادراً على كشف المخالفات، بما في ذلك الاحتيال.

يقصد بالمخالفات كل فعل ناجم عن إهمال أو تقصير يتعارض مع القوانين أو اللوائح السائدة. ويشمل الاحتيال كلاً من التقارير المالية الاحتيالية وحالات التحريف الناتج عن اختلاس الأصول.

ومن مسؤوليتنا الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل تخلو من أي تحريف جوهري في البيانات، سواء بقصد الاحتيال أو الخطأ. وركزت متطلبات الإبلاغ الإضافية هذا العام بشكل متزايد على فهمنا للمخاطر التي يتعرض لها اتحاد IPPF بسبب الاحتيال والمخالفات. وتضمنت عملية التدقيق التي قمنا بإجراء مناقشات مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة للاطلاع على تقييمهم لخطورة أن الاحتيال قد يتسبب في وجود خطأ جوهري في رصيد الحسابات بالإضافة إلى إجراءات أخرى للحصول على قرائن كافية ومناسبة لإتمام التدقيق.

ويطبق اتحاد IPPF أنظمة خاصة لمراجعة النفقات ودفاتر اليومية وإجازتها من قبل الإدارة، بما في ذلك الإجازة المزدوجة وفصل الواجبات بين من يدرجون المعاملات ومن يعتمدون المدفوعات.

تمكنا من فهم الأطر القانونية والتنظيمية التي تعمل من خلالها المؤسسة الخيرية والمجموعة، مع التركيز على القوانين واللوائح التي تؤثر تأثيراً مباشراً على تحديد المبالغ الكبيرة والإصاحات في البيانات المالية. وكانت القوانين واللوائح التي أخذناها بعين الاعتبار في هذا السياق قانون المؤسسات الخيرية لعام 2011 مع بيان الممارسات الموصى بها (SORP) للمؤسسات الخيرية (FRS102). وأجرينا تقييماً لدرجة الامتثال المطلوب لهذه القوانين واللوائح في إطار إجراءاتنا التدقيقية لعناصر البيانات المالية ذات الصلة.

وبالإضافة إلى ذلك، وضعنا بعين الاعتبار أحكام القوانين واللوائح الأخرى التي ليس لها تأثير مباشر على البيانات المالية ولكن الامتثال لها قد يكون أساسياً للمؤسسة الخيرية وقدرة المجموعة على ممارسة أعمالها أو تجنب جزاءات كبيرة. كما درسنا الفرص والحوافز الدافعة للاحتيال والتي قد تكون داخل المؤسسة الخيرية والمجموعة. وكانت اللائحة العامة لحماية البيانات (General Data Protection Regulation) هي القوانين واللوائح التي وضعناها بعين الاعتبار في هذا السياق لعمليات المملكة المتحدة.

وتبين لنا أن أكبر مخاطر التأثير المادي على البيانات المالية بسبب المخالفات، بما فيها الاحتيال، وأنها تقع في فترة إثبات الدخل وتجاوز الضوابط من قبل الإدارة. وتضمنت إجراءاتنا التدقيقية للتعامل مع هذه المخاطر استفسارات الإدارة، والتدقيق الداخلي، ولجنة المالية والتدقيق والمخاطر حول تحديدها وتقييمها لمخاطر المخالفات، وإجراء فحص عينات من قيود دفاتر اليومية، ومراجعة التقديرات المحاسبية لكشف التحيزات، ومراجعة المراسلات التنظيمية مع مفوضية المؤسسات الخيرية وقراءة محاضر اجتماعات المكلفين بالحوكمة.

وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، قمنا بتخطيط إجراءاتنا التدقيقية لنمارس مهامنا ضمن حدود معقولة لكشف التحريف الجوهري في البيانات المالية أو السجلات المحاسبية بما في ذلك أي تحريف جوهري ناتج عن الاحتيال أو الخطأ أو عدم الامتثال للقوانين أو اللوائح.

ومع ذلك، نظراً للقيود التي تنطوي عليها عملية التدقيق، هناك خطورة لا مفر منها ألا وهي أن بعض التحريفات الجوهريّة في البيانات المالية قد لا يمكن كشفها حتى لو سارت عملية التدقيق وفقاً لمخطط سليم وتمت حسب معايير التدقيق الدولية (المملكة المتحدة). ولا تستطيع هياكل الرقابة الداخلية، مهما كانت فعاليتها، أن تنفي احتمال عدم القدرة على كشف أخطاء أو مخالفات وقعت بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، نظراً لأننا نطبق تقنية الفحص الانتقائي في تدقيقتنا، لا نستطيع أن نضمن اكتشاف تلك الأخطاء أو المخالفات، إن وجدت. ووفقاً لذلك، ينبغي عدم الاعتماد على تدقيقتنا في كشف مثل هذا التحريف أو الاحتيال أو الأخطاء أو حالات عدم الامتثال التي قد تكون موجودة.

وأدرجنا في الملحق 6 أيضاً عدداً من مخاطر الاحتيال التي ينبغي أن يكون الأمناء والإدارة على دراية بها.

مسؤوليات الأمناء

إن المسؤولية الأساسية عن حماية أصول المؤسسة الخيرية ومنع المخالفات والاحتيال وكشفهما تقع على عاتق أمناء المنظمة وإدارتها. ومن المهم أن تركز الإدارة بشدة، من خلال إشرافها على المكلفين بالحوكمة، على منع الاحتيال وردع الاحتيال. وهذا ينطوي على التزام بيجاد ثقافة من السلوكيات القويمة والأخلاقية التي يمكن تعزيزها من خلال الإشراف النشط من قبل المكلفين بالحوكمة.

كما جرى في السنوات الماضية، سيتم إدراج البيانات التالية في خطابات الإقرارات التي نطلبها من الأمناء عند الموافقة على البيانات المالية.

- الأمناء يقرون بمسؤوليتهم عن تصميم وتنفيذ وصيانة الضوابط الداخلية لمنع الاحتيال والأخطاء وكشفهما، ويرى الأمناء أنهم قد أوفوا بهذه المسؤوليات.
 - قام الأمناء بإجراء تقييم توصلوا فيه إلى عدم وجود خطورة كبيرة أن تكون البيانات المالية بها تحريف كبير نتيجة للاحتيال.
 - لم يقف الأمناء على وجود احتيال أو اشتباه في وجود احتيال يؤثر على المؤسسة الخيرية بما في ذلك الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة أو الموظفين الذين لهم دور هام في الرقابة الداخلية أو الذين قد يكون لهم تأثير مادي على البيانات المالية.
 - لم يقف الأمناء على أي ادعاءات من قبل الموظفين أو الموظفين السابقين أو المنظمين أو غيرهم بوجود احتيال أو اشتباه في وجود احتيال يؤثر على البيانات المالية للمؤسسة الخيرية.
- نلفت انتباهكم إلى النقطة 2 أعلاه التي تفترض مسبقاً إجراء تقييم. لم يتم إبلاغنا بأي حالات احتيال فعلية أو محتملة قد تؤثر على البيانات المالية لعام 2022، أو في الفترة التي مرت منذ نهاية العام السابق.

الملحق 1 - الإبلاغ عن تعديلات التدقيق

التحريفات المعدلة

تم تحديد التحريفات التالية، التي قامت الإدارة بتصحيحها، أثناء أعمال التدقيق التي قمنا بها وحتى تاريخ هذا التقرير. لا يلزم إجراء المزيد من التعديلات على البيانات المالية لهذه البنود، ونقدم هذه المعلومات لمساعدتكم في فهم عملية إكمال البيانات المالية والوفاء بمسؤولياتكم في الحوكمة.

وصف التعديل	صافي دخل دائن/مدين ألف جنيه استرليني	صافي أصول (دائنة)/مدينة ألف جنيه استرليني	احتياطيات افتتاحية (دائنة)/مدينة ألف جنيه استرليني
1. إعادة تخصيص التبرعات النقدية من "التبرعات والتركات" إلى "المنح من الأطراف المتعددة والمصادر الأخرى"	1,584 (1,584)	-	-
2. دخل 200 ألف دولار لـ WWI مؤجل بشكل غير صحيح	(200)	200	-
3. إعادة تخصيص دخل المنحة المستحقة من "ذمم مدينة من آخرين" إلى "ذمم مدينة من الجهات المانحة"	-	8,747 (8,747)	-
4. إعادة تخصيص النقد والمعادلات النقدية من الاستثمارات (أصول غير متداولة) إلى نقد (أصول متداولة)	-	20,232 (20,232)	-
5. تعديل السنة السابقة لدخل منح مكتب أفريقيا الإقليمي (ARO) لعام 2018*	203		(203)

*مراجعتنا للإفصاحات الإضافية المطلوبة لتعديل السنة السابقة قيد الإنجاز حالياً.

الملحق 2 - الأنظمة والضوابط

حددنا فيما يلي بعض التحسينات المحتملة على عمليات المؤسسة الخيرية والضوابط التي أحطنا بها علماً خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها ونعتقد أنها تستحق إبلاغكم بها. تم إجراء تقييمنا لأنظمة الرقابة في اتحاد IPPF لخدمة أغراض عملية التدقيق، وبالتالي ليس المقصود منه أن يكون مراجعة شاملة لإجراءات عملكم. ولن يكشف بالضرورة عن جميع نقاط الضعف في الممارسات المحاسبية أو الضوابط الداخلية التي قد تظهرها تحقيقات أخرى خاصة، ولا المخالفات أو الأخطاء غير الجوهرية فيما يتعلق بالبيانات المالية. ولنقدم لكم صورة أوضح عن أهمية القضايا المثارة، قمنا بتصنيف القضايا المثارة حسب أهميتها/أولويتها قبل اتخاذ أي إجراءات تصحيحية: فيما يلي أدرجنا أيضاً تحديثاً موجزاً للمسائل التي أثرناها العام الماضي.

عالية	هذه النتائج مهمة وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة.	(0 تعليقات في هذه الفئة)
متوسطة	هذه النتائج أقل إلحاحاً، لكنها لا تزال تتطلب اتخاذ إجراء سريع بدرجة معقولة.	(0 تعليقات في هذه الفئة)
منخفضة	هذه النتائج جديرة بالانتباه في إطار جدول زمني متفق عليه.	(1 تعليقات في هذه الفئة)

رد الإدارة	الأولوية	نتائج التدقيق والتوصيات
	منخفضة	<p>1. سجل الأصول الثابتة</p> <p>من واقع المناقشات التي جرت مع فريق اتحاد IPPF المالي، توصلنا إلى أن المكاتب الخارجية كانت ترحل دفاتر يومية الأصول الثابتة إلى دفتر الأستاذ الاسمي ولكنها لم تدرجها في سجلات الأصول الثابتة. لذلك، هناك خطورة من عدم الاحتفاظ بسجل مناسب للأصول التي تحتفظ بها المؤسسة الخيرية.</p> <p><u>التوصية</u></p> <p>نوصي بتذكير المكاتب الإقليمية بسياسات إثبات الأصول الثابتة وكيفية التعامل معها بشكل مناسب في دفتر الأستاذ الاسمي وسجل الأصول الثابتة.</p>

حددنا فيما يلي أمورًا تتعلق بالأنظمة والضوابط التي أبلغنا عنها بعد الانتهاء من تدقيقتنا العام الماضي مع تحديث بشأن كيفية معالجة النقاط التي أثبتت بما في ذلك معلومات عن التقدم المحرز في وقت إجراء تدقيق للبيانات المالية لعام 2022.

الوضع	الأولوية
التوصية تم تنفيذها بالكامل أو أنها لم تعد ذات صلة.	هذه النتائج جديرة بالانتباه في إطار جدول زمني متفق عليه.
التوصية تم تنفيذها جزئيًا.	هذه النتائج أقل إلحاحًا، لكنها لا تزال تتطلب اتخاذ إجراء سريع بدرجة معقولة.
هذه النتائج جديرة بالانتباه في إطار جدول زمني متفق عليه.	هذه النتائج مهمة وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة.

ملاحظات وتوصيات في عام 2021 أو فترات سابقة	الأولوية	الوضع	تحديث 2022
<p>1. اعتماد ومراجعة المنتسبين للعضوية</p> <p>تخضع المنظمات الشريكة لإجراءات العناية الواجبة الدقيقة وعملية الاعتماد، وتشمل؛ الفحوصات القانونية، والمراجعات المالية، والإقرارات الموقعة بالالتزام، وفحوصات قادة المنظمات وقائمة مرجعية شاملة تتكون من 48 نقطة، قبل منح حالة العضوية الكاملة. ومع ذلك، فمن المهم استمرار المتابعة لضمان الالتزام بالمعايير وتقليل مخاطر الإضرار بالسمعة أو عمليات الاسترداد لأدنى درجة. ويتطلب نظام الاعتماد في اتحاد IPPF أن تُعتمد الجمعية العضو مرة كل خمس سنوات. وعندما راجعنا سجل الزيارات الميدانية المركزي، لاحظنا عدم إجراء مراجعة لعدد من الجمعيات الأعضاء في السنوات الخمس الماضية.</p> <p>بخلاف ما ورد أعلاه، يقوم اتحاد IPPF بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> الزيارات الميدانية المنتظمة ومراجعات الامتثال التي يقوم بها مسؤولو تمويل المشاريع المقيدة وموظفو السكرتاريا والزملاء في المكاتب الإقليمية على المستوى القطري (للأسف كانت هذه الزيارات نادرة في العامين الماضيين، بسبب قيود كوفيد 19)؛ مراجعات التدقيقات القانونية السنوية للجمعيات الأعضاء التي تتلقى منحًا أساسية غير مقيدة تزيد عن 50 ألف دولار أمريكي؛ التدقيقات القانونية عند الوقوف على مخالفات مالية أو الاشتباه فيها؛ إجراء مراجعات المشاريع من قبل موظفين مقيمين في المكاتب الإقليمية؛ مراجعات الاعتماد؛ المراجعات الداخلية من قبل متخصصين ومستشارين خارجيين. 	متوسطة	مغلقة	<p>نحن نعلم أن اتحاد IPPF قد أدخل نظام اعتماد جديدًا يتضمن معايير محدثة ومراجعات أكثر تكرارًا مع ضرورة إثبات امتثال الجمعية العضو كل 4 سنوات (على عكس ما كان في السابق كل 5 سنوات).</p> <p>ونعلم أيضًا أن اتحاد IPPF يخطط لتنفيذ مؤشرات جديدة للجمعيات الأعضاء ستساعد في تتبع المراجعات وأوضاع العضوية وكذلك متابعة اتفاقيات التمويل والإنفاق. وسوف يكون هناك أيضًا أتمتة لعملية التأهيل التي سنتواصل مباشرة مع نظام Netsuites.</p> <p>الوضع: مغلقة</p>

تحديث 2022	الوضع	الأولوية	ملاحظات وتوصيات في عام 2021 أو فترات سابقة
			<p>بالإضافة إلى ما سبق، على مدى العامين الماضيين، عزز اتحاد IPPF إلى حد كبير عملية العناية الواجبة للمجلس والإدارة العليا للجمعيات الأعضاء، من خلال إجراء مراجعات أعضاء المجلس وفريق الإدارة العليا سنويًا باستخدام برنامج العناية الواجبة لكافة الجمعيات الأعضاء والشركاء المتعاونين الذين يتلقون أموال أساسية غير مقيدة من اتحاد IPPF.</p> <p>واعتبارًا من مايو 2021، لاحظنا بدء برنامج جديد للضمانات العالمية سوف يتكون من العمليات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إجراء المزيد من عمليات التدقيق على أساس المخاطر للجمعيات الأعضاء؛ • القيام بزيارات ميدانية بشكل أكثر انتظامًا؛ • توفير نماذج تدريبية للمسؤولين الرئيسيين؛ و • مبادئ توجيهية بشأن الاحتيال لموظفي السكرتاريا وموظفي الجمعيات الأعضاء. <p><u>رد الإدارة في عام 2021</u></p> <p>تجري مراجعة نظام الاعتماد الحالي وسوف يتم النظر فيها من قبل مجلس الأمناء في شهر يونيو 2022. بالإضافة إلى ذلك، عادة ما يكون هناك سبب مبرر لعدم إمكانية إجراء مراجعة اعتماد خلال فترة الخمس سنوات، والتي قد تشمل عضوًا منتسبًا جديدًا لم يوهل للمراجعة بعد، أو عضوًا منتسبًا 2 غير ملزم بالخضوع للمراجعة، أو منح إعفاء من هيبنتنا الحاكمة لجمعية عضو. واستنادًا إلى جميع مراجعات عمليات الاعتماد، فقد لوحظ أن كافة الجمعيات الأعضاء المؤهلة يتم اعتمادها/ زيارتها خلال كل ست سنوات.</p>
<p>لا يزال اتحاد IPPF يتطلع إلى تنفيذ ذلك وسوف يتطلع إلى إدخال دليل لسجل مركزي.</p> <p>الوضع: مفتوحة</p>	<p>مفتوحة</p>	<p>منخفضة</p>	<p>2. سجل مركزي ودليل لعمليات تدقيق المانحين والمنح</p> <p>نعلم أنه لا يوجد سجل مركزي لعمليات تدقيق المانحين التي من المقرر إجراؤها أو تنفيذها، وبدلاً من ذلك، تقع مسؤولية هذه العمليات على قادة المشاريع.</p> <p>وإن وجود رقابة مركزية على عمليات التدقيق هذه يمكن الإدارة من تتبع موعد إجراء عمليات التدقيق والتأكد من أن المكتب القطري المعني لديه الموظفون والموارد اللازمة لإدارة عمليات التدقيق. ووجود نظام لتسجيل جميع المشكلات التي توصلت إليها عمليات التدقيق يسمح للإدارة بتحديد الموضوعات المتكررة لمشاركتها على مستوى المنظمة لتحسين البيئة الرقابية أو تحديد الاحتياجات التدريبية.</p> <p><u>التوصية</u></p> <p>نوصي بتخصيص سجل مركزي وتحديثه باستمرار. ينبغي أن يشير إلى الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مكاتب قطرية وبرامج مموله مؤسسية تتطلب إجراء عملية تدقيق مع الجدول الزمني الكامل للتدقيق. هذا يمكن الإدارة من الحصول على التقارير من المكاتب القطرية بمجرد توفرها وطلبها في حالة التأخير. • تسجيل القضايا الرقابية والتوصيات، وكيف يتم معالجتها وتوضيح جدولها الزمني والمسؤولية عن تنفيذها. هذا يمكن الإدارة من التأكد من معالجة جميع القضايا على الفور. <p>بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم الإدارة أو فريق التدقيق الداخلي بمراجعة دورية للسجل لتحديد أي مواضيع متكررة حتى يمكن تلبية الاحتياجات التدريبية في وقت مبكر، والتوصيات المقدمة من واقع عمليات تدقيق البرامج أو التدقيق القطري التي يمكن مشاركتها على مستوى المنظمة.</p>

تحديث 2022	الوضع	الأولوية	ملاحظات وتوصيات في عام 2021 أو فترات سابقة
			<p>وعموماً، لن توفر هذه العملية إمكانية تغطية الضمانات التي يتم الحصول عليها في الخارج بالنسبة لنا كمدققين فقط، ولكن للأمناء والإدارة أيضاً.</p> <p><u>رد الإدارة في عام 2021</u></p> <p>تمت الإشارة إلى التوصية وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها ضمن الجدول الزمني المقترح أعلاه.</p>
<p>من خلال اختبار اتنا التي قمنا بها، لم نجد أي إشارات بتكرار هذه المشكلات هذا العام.</p> <p>الوضع: مغلقة</p>	مغلقة	منخفضة	<p>3. سداد دفعة مزدوجة لمنظمة شريكة</p> <p>خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها على المنح، لاحظنا أنه تم سداد دفعة مزدوجة بالخطأ إلى لجنة الإنقاذ الدولية في إطار مشروع Wish2Action. وبلغ إجمالي الدفعة المكررة 2.2 مليون جنيه إسترليني. تم رصد الدفعة المكررة في أوائل عام 2022 وأكدت لجنة الإنقاذ الدولية في نفس الوقت تقريباً. ونعلم أن هذا الخطأ قد حدث جزئياً بسبب إصابة أحد الموظفين الذين رفعوا طلب الشراء بالمرض قبل إغلاق طلب الشراء على النظام، ثم كرره عضو آخر في الفريق. ومنذ ذلك الحين أعادت لجنة الإنقاذ الدولية الدفعة المكررة إلى اتحاد IPPF.</p> <p><u>التوصية</u></p> <p>نوصي بإجراء التسويات المصرفية الأسبوعية للتأكد من رصد أي أخطاء في معالجة المدفوعات في الوقت المناسب بما في ذلك مطابقة المدفوعات على المشتريات.</p> <p><u>رد الإدارة في عام 2021</u></p> <p>قامت الإدارة بمراجعة تفصيلية للسبب في هذا الخطأ، وفيما يلي بعض التوصيات التي نُفذت بالفعل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إجراء التسوية المصرفية لجميع الحسابات المصرفية الرئيسية أسبوعياً (وليس شهرياً). • تخصيص جدول تقدي يدوي (قائمة بالمعاملات لجميع البنوك) ويتم تحديثها على أساس منتظم. • إغلاق المعاملة على نظام NetSuite بمجرد تحميل الدفعة على النظام المصرفي للسداد، بدلاً من انتظار إجازة الدفعة من الحساب المصرفي.
<p>قامت مؤسسة Crowe بفحص جميع حسابات المصروفات النقدية النثرية في نهاية العام وحصلت على تسويات إثباتية أجريت لجميع هذه الحسابات.</p> <p>الوضع: مغلقة</p>	مغلقة	منخفضة	<p>4. تسوية المصروفات النقدية النثرية</p> <p>أثناء عملنا على الأرصدة النقدية، لاحظنا أن عددًا من حسابات المصروفات النقدية النثرية لم تجرى عليها تسوية نهاية السنة التي تم إعدادها. وهناك خطورة أن عدم إجراء التسويات المنتظمة يؤدي إلى عدم كشف حالات الاحتيال أو الأخطاء.</p> <p><u>التوصية</u></p> <p>نوصي بإجراء تسويات شهرية للمصروفات النقدية النثرية في المكتب الإقليمي تحت إشراف فريق الشؤون المالية بالمكتب المركزي لضمان كشف الأخطاء وحلها في الوقت المناسب.</p> <p><u>رد الإدارة في عام 2021</u></p>

تحديث 2022	الوضع	الأولوية	ملاحظات وتوصيات في عام 2021 أو فترات سابقة
			تمت الإشارة إلى التوصية وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.
<p>حصلت مؤسسة Crowe على الاستبيانات القانونية التي أكملتها جميع المكاتب الخارجية وتقوم الإدارة بمراجعة محتواها ومعالجة ما جاء فيها. ومن الآن فصاعدًا، نعلم أنه سيكون هناك مسؤول لشؤون الامتثال وسيتم استخدام الاستبيانات القانونية في إنشاء أداة للمتابعة الداخلية.</p> <p>الوضع: مغلقة</p> <p>حاليًا في انتظار استبيان نهائي واحد (WWI).</p>	مغلقة	منخفضة	<p>5. الاستبيانات القانونية</p> <p>تُلب من المكاتب الخارجية استيفاء الاستبيانات القانونية التي تم إعدادها لوجود خطورة من أن المكاتب المحلية قد لا تمتثل امتثالًا كاملاً للوائح المحلية.</p> <p><u>التوصية</u></p> <p>أوصينا الإدارة بمراجعة نتائج هذه الاستبيانات بالتفصيل، والتأكد من استكمالها ومراجعتها سنويًا. ويمكن استخدامها كأداة متابعة لتحديد المجالات التي تنعدم فيها الإمكانات اللازمة لتحقيق الامتثال القانوني. وعند تحديد نقاط الضعف، ينبغي متابعتها مع الفرق الفُطرية، لضمان توفير الدعم الكافي لتقليل مخاطر عدم الامتثال القانوني إلى مستوى مقبول.</p> <p>رد الإدارة في عام 2021</p> <p>نتفق مع هذه التوصية. سوف تتم مراجعة الاستبيانات القانونية باستمرار لضمان معالجة جميع نقاط الضعف بشكل صحيح في المكاتب الإقليمية وفي السياق القانوني المحلي الذي تعمل فيه.</p>

Appendix 3 - Materiality

Materiality and identified misstatements

As we explained in our Audit Planning Report, we do not seek to certify that the financial statements are 100% correct; rather we use the concept of “materiality” to plan our sample sizes and also to decide whether any errors or misstatements discovered during the audit (by you or us) require adjustment. The assessment of materiality is a matter of professional judgement but overall a matter is material if its omission or misstatement would reasonably influence the economic decisions of a user of the financial statements.

Our overall audit materiality for the financial statements as a whole took account of the level of activity by IPPF and was set at approximately 2% of income.

We reassessed materiality based on the draft financial statements, and the following is a summary of the overall materiality levels we applied to the separate entities within the group.

Entity	Materiality calculation	Planning Materiality \$'000	Final Materiality \$'000	Reporting threshold \$'000
Group	2% of income	1,750	2,400	120
Charity including WWI	2% of income	1,550	2,250	113
Africa Regional Office (component materiality)	2% of income	40	40	2
European Network (component materiality)	2% of income	80	160	8

Appendix 4 - Draft Representation Letter

Crowe U.K. LLP
55 Ludgate Hill
London
EC4M 7JW

Dear Sirs

We provide this letter in connection with your audit of the financial statements of International Planned Parenthood Federation for the year ended 31 December 2022 for the purpose of expressing an opinion as to whether the financial statements give a true and fair view of the financial position of the group and of the charity as at 31 December 2022 and of the results of the group's and the charity's operations for the year then ended in accordance with UK Generally Accepted Accounting Practice ("UK GAAP").

We confirm that the following representations are made in respect of the group and the parent charity on the basis of sufficient enquiries of management and staff with relevant knowledge and experience and, where appropriate, of inspection of supporting documentation and that, to the best of our knowledge and belief, we can properly make each of these representations to you. If completion of the audit is delayed we authorise Varun Anand, Director, Finance and Technology to provide an update to all representations sought.

1. We have fulfilled our responsibility for the fair presentation of the financial statements in accordance with UK GAAP.
2. We acknowledge as trustees our responsibility for making accurate representations to you.
3. We acknowledge our responsibility for the design, implementation and maintenance of internal control to prevent and detect fraud and errors, and we believe we have appropriately fulfilled those responsibilities.
4. We have provided you with all accounting records and relevant information, and granted you unrestricted access to persons within the entity, for the purposes of your audit.
5. All the transactions undertaken by the group and the charity have been properly reflected and recorded in the accounting records or other information provided to you.
6. The methods, the data, and the significant assumptions used by us in making accounting estimates and their related disclosures are appropriate to achieve recognition, measurement or disclosure that is reasonable in the context of the applicable financial reporting standards.
7. We have considered the adjustments in Appendix 1, proposed by you. In our judgement, these adjustments are appropriate given the information available to us. We further confirm that we have now made these adjustments to the financial statements.

8. We have disclosed to you any known actual or possible litigation or claims against the charity whose effects should be considered when preparing the financial statements and these have been reflected in the financial statements in accordance with applicable accounting standards.
9. We confirm the existence and ownership by IPPF of the property in the East, South East Asia & Oceania Regional Office and are satisfied with its value carried forward at the year-end of \$4.3m, and there are no indicators of impairment.
10. We confirm that we have considered the Charity Commission and HMRC guidelines relating to charities that operate internationally and that there are no matters that need to be brought to your attention.
11. All grants, donations and other incoming resources, the receipt of which is subject to specific terms and conditions, have been notified to you. There have been no breaches of terms or conditions in the application of such incoming resources.
12. We are not aware of any breaches of our charitable trusts and have advised you of the existence of all endowments and funds maintained by us.
13. There have been no events since the balance sheet date which require disclosure or which would materially affect the amounts in the financial statements. Should any material events occur which may necessitate revision of the figures in the financial statements, or inclusion in a note thereto, we will advise you accordingly. We specifically authorise Varun Anand, Director, Finance and Technology to provide an update for you to cover the time period between the signing of this letter and the date of your audit report.
14. We have assessed that there is no significant risk that the financial statements are materially misstated as a result of fraud.
15. We are not aware of any fraud or suspected fraud affecting the group or the charity involving those charged with governance, management or other employees who have a significant role in internal control or who could have a material effect on the financial statements.
16. We are not aware of any allegations by employees, former employees, regulators or others of fraud, or suspected fraud, which would have an impact on the financial statements.
17. We are not aware of any frauds that have not been included in the fraud log/ register provided to you.
18. We are not aware of any known or suspected instances of non-compliance with those laws and regulations which provide a legal framework within which the group and charity conducts its business.
19. We confirm that complete information has been provided to you regarding the identification of related parties and that we are not aware of any significant transactions with related parties.
20. We confirm we have appropriately accounted for and disclosed related party relationships and transactions in accordance with applicable accounting standards and with the recommendations of the applicable charity SORP'.
21. The group and charity have complied with all aspects of contractual agreements that could have a material effect on the consolidated and parent charity's financial statements in the event of non-compliance.
22. We confirm that, having considered our expectations and intentions for the next twelve months and the availability of working capital, the group and charity are a going concern. We are unaware of any events, conditions, or related business risks beyond the period of assessment that may cast significant doubt on their ability to continue as a going concern.

Yours faithfully

.....

Trustee
Signed on behalf of the board

Date

Appendix 5 - Responsibilities and ethical standards

Audit purpose and approach

Our audit work has been undertaken for the purposes of forming our audit opinion on the financial statements of the IPPF group prepared by management with the oversight of the trustees and has been carried out in accordance with International Standards on Auditing (UK) ('ISAs').

Our work combined substantive procedures (involving the direct verification of transactions and balances on a test basis and including obtaining confirmations from third parties where we considered this to be necessary) with a review of certain of your financial systems and controls where we considered that these were relevant to our audit.

Financial statements

The trustees of IPPF are responsible for the preparation of the consolidated financial statements on a going concern basis (unless this basis is inappropriate). The trustees are also responsible for ensuring that the financial statements give a true and fair view, that the process your management go through to arrive at the necessary estimates or judgements is appropriate, and that any disclosure on going concern is clear, balanced and proportionate.

Legal and regulatory disclosure requirements

In undertaking our audit work we considered compliance with the following legal and regulatory disclosure requirements, where relevant.

- Charities Act 2011
- The Charities (Accounts and Reports) Regulations 2008 (or updated Regulations if enacted before completion of the financial statements)
- Financial Reporting Standard 102 (FRS 102)
- The Charities SORP (FRS 102)

Ethical Standard

We are required by the Ethical Standard for auditors issued by the Financial Reporting Council ('FRC') to inform you of all significant facts and matters that may bear upon the integrity, objectivity and independence of our firm.

Crowe U.K. LLP has procedures in place to ensure that its partners and professional staff comply with both the relevant Ethical Standard for auditors and the Code of Ethics adopted by The Institute of Chartered Accountants in England and Wales.

As explained in our audit planning report, in our professional judgement there are no relationships between Crowe U.K. LLP and IPPF or other matters that would compromise the integrity, objectivity and independence of our firm or of the audit partner and audit staff. We are not aware of any further developments which should be brought to your attention.

Independence

International Standards on Auditing (UK) require that we keep you informed of our assessment of our independence.

We confirm that we have not provided any non-audit services to the group / we have carried non-audit services as detailed below. We have not identified any other issues with regards to integrity, objectivity and independence and, accordingly, we remain independent for audit purposes.

In communicating with those charged with governance of the parent charity and group we consider those charged with governance of the subsidiary entities to be informed about matters relevant to them.

The matters in this report are as understood by us as at 2 May 2023. We will advise you of any changes in our understanding, if any, during our meeting prior to the financial statements being approved.

Non-audit services

We have considered the non-audit services we have provided in the period and have concluded that there are no facts or matters that bear upon the integrity, objectivity and independence of our firm or of the audit partner and audit staff related to the provision of such services which we should bring to your attention. Our fees for non-audit services in the year have been as follows.

- Grant audits £20,820

Use of this report

This report has been provided to the Finance, Audit & Risk Committee to consider and ratify on behalf of the Board of Trustees, in line with your governance structure. We accept no duty, responsibility or liability to any other parties, since this report has not been prepared, and is not intended, for any other purpose. It should not be made available to any other parties without our prior written consent.

Appendix 6 - Fraud risks

As part of our audit procedures we make enquiries of management to obtain their assessment of the risk that fraud may cause a significant account balance to contain a material misstatement. However, we emphasise that the responsibility to make and consider your own assessment rests with yourselves and that the trustees, Finance, Audit & Risk Committee and management should ensure that these matters are considered and reviewed on a regular basis.

Usually fraud in the charity sector is not carried out by falsifying the financial statements. Falsifying statutory financial statements usually provides little financial benefit, as compared to say a plc where showing a higher profit could lead to artificial share prices or unearned bonuses. However, falsifying financial statements can be used to permit a fraud or to avoid detection. As a generality, charities represented by its management and its trustees do not actively try to falsify financial statements as there are not the same incentives to do so. In the charity world fraud is usually carried out through misappropriation or theft.

The trustees should be aware that the Charity Commission provides guidance (updated in September 2022) on how to protect your charity from fraud including information about fraud, how to spot it and what you can do to protect against it.

The Charity Commission's first guiding principle recognises that fraud will always happen. It is therefore important that, as part of setting their overall risk appetite, the trustees consider fraud within their tolerance for the risks associated with the management of the organisation's (and group's) funds. The development and continued assurance of a robust counter fraud control framework should then contribute to the organisation matching the risk appetite and tolerance agreed by the trustees.

We have shared with management our guidance and a framework on conducting fraud risk assessments.

A fraud risk assessment is an objective review of the fraud risks facing an organisation to ensure they are fully identified and understood. This includes ensuring:

- fit for purpose counter fraud controls are in place to prevent and deter fraud and minimise opportunity, and

- action plans are in place to deliver an effective and proportionate response when suspected fraud occurs including the recovery of losses and lessons learnt.

Good practice suggests that to be most effective the risk assessment should be undertaken at a number of levels within the organisation:

- Organisational – to assess the key policy, awareness raising and behavioural (including leadership commitment) requirements that need to be in place to build organisational resilience to counter fraud.
- Operational – a detailed analysis of the fraud risk and counter fraud control framework at the operational level – by function (activity) or individual business unit (including programmes and projects).

Any fraud risk assessment should not be seen as a standalone exercise but rather an ongoing process that is refreshed on a regular basis. Carrying out the fraud risk assessment may reveal instances of actual or suspected fraud. Should this happen next steps will be determined on circumstances, the existing control framework (including any response plan(s)), and in consultation with the key members of the organisation's management team.

Considering risks of fraud

There is evidence that during times of economic instability there is an increased risk of fraud. This may be because resource constraints can reduce internal controls and oversight and also because individuals facing hardship may be more likely to consider fraudulent practices.

The following provides further information on the three kinds of fraud that charities such as IPPF should consider.

a) *Frauds of extraction*

This is where funds or assets in possession of the charity are misappropriated. Such frauds can involve own staff, intermediaries or partner organisations since they require assets that are already in the possession of the entity being extracted fraudulently. This could be by false invoices, overcharging or making unauthorised grant payments.

Essentially such frauds are carried out due to weaknesses in physical controls over assets and system weaknesses in the purchases, creditors and payments cycle. The cycle can be evaluated by considering questions such as who authorises incurring a liability and making a payment. On what evidence? Who records liabilities and payments? Who pays them and who checks them?

The close monitoring of management accounts, ledger entries and strict budgetary controls are also generally seen as an effective way of detecting and deterring frauds in this area.

Staff should be made aware of the increasing use of mandate fraud. This is where when the fraudster gets the organisation to change a direct debit, standing order or bank transfer mandate by purporting to be a supplier or organisation to which the charity makes regular payments.

Insufficient due diligence around requests to amend supplier or payroll details has led to payments to unauthorised individuals so sufficient checks in these areas is of increasing importance. All employees should exercise real scepticism and not make any payments which are not properly supported and / or outside the normal payment mechanisms.

The Fraud Advisory Panel latest research shows the following as the fraud risks on the horizon:

- *Staff fraud. As people feel the effects of the cost-of-living crisis on their finances.*
- *Ransomware, particularly targeting network-attached storage. There has been a recent increase in these types of attack.*
- *E-commerce / online shopping fraud. In the lead-up to Black Friday (25 November), Cyber Monday (28 November), and the busy Christmas shopping period.*
- *Supply chain fraud. As some businesses and individuals find themselves in financial difficulty. To boost resilience, government is looking to create standard templates for supply chain contracts.*

A new survey has found that 12% of charities had experienced cybercrime in the previous 12 months, prompting the Charity Commission to highlighting this

issue to charities recently and warning them against the risk of online fraud. Furthermore, the survey also pointed to a potential lack of awareness of the risks facing charities online and note that just over 24% have a formal policy in place to manage the risk and only around 55% of charities reported that cyber security was a fairly or very high priority in their organisation. The Commission's discussion of this can be found here: <https://www.gov.uk/government/news/charities-at-risk-of-underestimating-online-fraud-as-one-in-eight-experienced-cybercrime-last-year>

b) *Backhanders and inducements*

There is also an inherent risk that individuals who are able to authorise expenditure or influence the selection of suppliers can receive inducements to select one supplier over the other. This risk can be mitigated by robust supplier selection and tendering procedures.

There is also the risk that once a donation of money or aid has been authorised and released in the UK, this could be diverted, probably into the underground economy, as a result of inducements paid in the destination country. Charities should be aware of the requirements and extent of the UK Bribery Act 2010, as this extends their liability to actions beyond the shores of the UK and to cover the actions of their intermediaries and agents. Organisations are required to put in place proportionate measures to prevent backhanders and inducements from being paid, either by their workers, agents or intermediaries or to their workers, agents or intermediaries.

c) *Frauds of diversion*

This is where income or other assets due to IPPF are diverted before they are entered into the accounting records or control data. Essentially, it is easy to check what is there but very difficult to establish that it is all there. Therefore, ensuring the completeness of income provided to a charity becomes difficult.

It is important to consider the different income streams and when and how they are received. So income received directly into the charity's bank account will be a lower risk than income being received by home based fundraisers.

Appendix 7 - External developments

We have summarised below some of the developments and changes in the charity sector over the recent period which we believe may be of interest and relevant to you. Please note that this information is provided as a summary only and that you should seek further advice if you believe that you have any specific related issues or intend to take or not take action based on any of the comments below.

We believe it is important to keep our clients up to date on the issues that affect them and, as a part of our ongoing communication, we regularly hold webinars and therefore encourage you to visit our website (<https://www.crowe.com/uk/croweuk/industries/webinars>) or register to our mailing list (nonprofits@crowe.co.uk) to stay updated on these. Any webinars which you have missed remain available on demand on our website.

Governance

The Charities Act 2022: Implementation

The Charities Act 2022 (the Act) received Royal Assent on 24 February 2022 and brings into force a number of key changes to the Charities Act 2011, aimed at simplifying a number of processes.

The Charity Commission are currently working through implementing the various changes brought about by the legislation, and have set out an indicative timetable here: <https://www.gov.uk/guidance/charities-act-2022-implementation-plan#full-publication-update-history>

The key provisions of the Act that came into force on 31 October 2022 are set out below.

Failed appeals

The Act introduces new rules granting the power for trustees to apply *cy-près*, allowing charities more flexibility in response to a charity appeal that has failed, allowing *donations* to be applied for another charitable purposes rather than having to be returned to donors under certain conditions:

- i) The donation is a single gift of £120 or less; and the Trustees reasonably believe that during the financial year the total amount received from the donor for the specific charitable purpose is £120 or less (unless the donor states in writing that the gift must be returned if the charitable purposes fail); or
- ii) The donor, after all agreed actions have been taken, cannot be identified or found; or
- iii) The donor cannot be identified (for example cash collections)

The Charity Commission published guidance in relation to failed appeals on 31 October 2022, which can be found here: <https://www.gov.uk/government/publications/charity-fundraising-appeals-for-specific-purposes>

The Fundraising Regulator has also published guidance, available here: <https://www.fundraisingregulator.org.uk/more-from-us/news/what-do-if-you-raise-more-donations-you-need-dont-raise-enough-or-cannot-achieve>

Payments to Trustees for providing goods to the charity

The Charities Act 2011 provided a statutory power for charities, in certain circumstances, to pay trustees for providing a service to a charity beyond usual trustee duties.

The Act extends this power to allow, in certain circumstances for payments to trustees for providing goods to the charity.

Updated guidance can be found here: <https://www.gov.uk/guidance/payments-to-charity-trustees-what-the-rules-are>

ESG strategy for Social Purpose and Non Profit organisations

Social purpose and non profit organisations hold themselves to high ethical standards and are often held to a higher standard than other sectors by the general public. As expectations and regulations change worldwide and ESG matters move centre stage, the sector will want and need to ensure it is continuing to set the standard for responsible organisations.

Setting an ESG strategy provides the opportunity to step back, look at where the organisation is, where it wants to get to, and how it can plan to achieve its ambitions.

We have recently published a report to guide charities on developing an ESG strategy, covering the following areas:

- what is ESG?
- why bother?
- integrating ESG into strategy
- governance of ESG
- risk and assurance.

A copy of the report can be obtained here: <https://www.crowe.com/uk/insights/esg-social-purpose-and-non-profits>

Responsible investments guidance

The Charity Commission ran a public consultation in April 2021 in respect of updated guidance for responsible investments. Previous Charity Commission guidance was based on the outdated Bishop of Oxford case in 1992.

The outcome of this case recognised that there were times when a charity may wish to pursue an ethical approach to its investments, but that this was a secondary consideration to maximising investment income. The results of the Charity Commission consultation were published on 18 August 2021.

During the consultation two charities were granted permission to bring a case relating to responsible investment to the High Court, The Ashden Trust and the Mark Leonard Trust.

Their investment policies, approved by the High Court, were based on scientific evidence of climate change and excluded, as far as practically possible,

investments not aligned with the goals of the Paris Agreement. The charities were seeking clarification of the law. Previous case law in the 1992 Bishop of Oxford case established the principle that charity trustees should maximise return on their investments and ought not to take into account ethical or moral considerations that could cause financial detriment to the charity. There were exceptions to these where an investment directly conflicted with the charity's purposes or indirectly conflicts with its work.

The new High Court ruling charities are able to exclude specific investments from their portfolio should they not align with their charitable purpose, as long as it can be demonstrated that appropriate decision-making processes have been followed. The below extract of paragraph 78 of the judgement clarifies the relevant law that should be referred to when considering responsible investment policies:

1. *“Trustees’ powers of investment derive from the trust deeds or governing instruments (if any) and the Trustee Act 2000.*
2. *Charity trustees’ primary and overarching duty is to further the purposes of the trust. The power to invest must therefore be exercised to further the charitable purposes.*
3. *That is normally achieved by maximising the financial returns on the investments that are made; the standard investment criteria set out in s.4 of the Trustee Act 2000 requires trustees to consider the suitability of the investment and the need for diversification; applying those criteria and taking appropriate advice is so as to produce the best financial return at an appropriate level of risk for the benefit of the charity and its purposes.*
4. *Social investments or impact or programme-related investments are made using separate powers than the pure power of investment.*
5. *Where specific investments are prohibited from being made by the trustees under the trust deed or governing instrument, they cannot be made.*
6. *But where trustees are of the reasonable view that particular investments or classes of investments potentially conflict with the charitable purposes, the trustees have a discretion as to whether to exclude such investments and they should exercise that discretion by reasonably balancing all relevant factors including, in particular, the likelihood and seriousness of the potential conflict and the likelihood*

and seriousness of any potential financial effect from the exclusion of such investments.

7. *In considering the financial effect of making or excluding certain investments, the trustees can take into account the risk of losing support from donors and damage to the reputation of the charity generally and in particular among its beneficiaries.*
8. *However, trustees need to be careful in relation to making decisions as to investments on purely moral grounds, recognising that among the charity's supporters and beneficiaries there may be differing legitimate moral views on certain issues.*
9. *Essentially, trustees are required to act honestly, reasonably (with all due care and skill) and responsibly in formulating an appropriate investment policy for the charity that is in the best interests of the charity and its purposes. Where there are difficult decisions to be made involving potential conflicts or reputational damage, the trustees need to exercise good judgment by balancing all relevant factors in particular the extent of the potential conflict against the risk of financial detriment.*
10. *If that balancing exercise is properly done and a reasonable and proportionate investment policy is thereby adopted, the trustees have complied with their legal duties in such respect and cannot be criticised, even if the court or other trustees might have come to a different conclusion."*

A full copy of the judgement can be found here: <https://www.bailii.org/ew/cases/EWHC/Ch/2022/974.html>

The Charity Commission has indicated that it will publish updated CC14 guidance in Summer 2023.

Guidance on hybrid working launch by ACAS

ACAS recently published guidance for employers on hybrid working, following the extended period of remote working as a result of the coronavirus pandemic.

The guidance is broken down into the following five sections:

- Considering hybrid working for your organisation
- Consulting and preparing to introduce hybrid working
- Creating a hybrid working policy

- Treating staff fairly in hybrid working; and
- Supporting and managing staff in hybrid working

The guidance also considers other legal matters that employers should consider, including data and privacy issues, health and safety issues and working time requirements.

The guidance can be found [here](#).

Charity Commission: Consultation on Charity Use of Social Media

On 17 January 2023 the Charity Commission published a consultation on draft guidance for charities on their use of social media.

The aim of the guidance is to help trustees improve their understanding in this area, and to encourage charities to adopt a policy on social media as a way to set their charity's approach. The guidance does not introduce new trustee duties but seeks to make clear how existing duties are relevant to a charity's use of social media.

The guidance sets out that social media use can raise issues and risks for charities, relating to problematic content:

- posted or shared by the charity on its own social media channels
- posted by the public or third parties on a charity's social media channel
- posted on a personal social media account that can be reasonably associated with the charity

It is important that charities have their say and engage with the consultation, to ensure that the relevant considerations can impact decision making.

The consultation closes on 14 March 2023, and response can be submitted using the online tool. The consultation can be found here: <https://www.gov.uk/government/consultations/draft-guidance-charities-use-of-social-media>

Compliance

Harpur Trust vs Brazel – Supreme Court decision

The recent decision from the Supreme Court in July 2022 brings to an end the long-standing Harpur Trust v Brazel dispute and provides welcome certainty to employers surrounding the method by which payments of holiday pay are made to non-regular workers.

Non-regular workers impacted by the judgement are those workers or employees on permanent contracts who work irregular hours and are paid on an hourly or daily basis, including individuals engaged under zero-hours contracts. The decision does not impact full-time workers, part time workers with regular hours or workers with a fixed salary.

Worker is a classification of employment status under UK employment law, where an individual has entered into or works under a contract of employment, typically with no regular or guaranteed hours, and can include individuals engaged as contractors.

What is the impact of the judgement?

Many organisations adopted the '12.07% method' of calculating holiday pay in line with guidance issued by ACAS, which has since been withdrawn. The Supreme Court's judgement has confirmed that this method should no longer be applied by employers when calculating the value of holiday pay for non-regular workers.

Holiday pay for permanent workers with irregular hours should be calculated with reference to work undertaken across a 52-week period, which is then multiplied by the 5.6 weeks annual leave entitlement. This change can produce some unusual results (e.g. a worker who is usually entitled to one week's pay being given 5.6 weeks holiday entitlement), however in their judgement the Supreme Court noted that any slight favouring of such workers was not of a magnitude that would require wholesale revision of the general rules.

Now the position in respect to holiday pay calculations is clear, organisations should consider the wider implications of this decision. The decision has been widely publicised, and there is currently a high level of activity with unions (UNISON was an intervener on the case). It may be that organisations will receive communication from trade unions or staff directly, requesting back pay.

What should organisations do now?

- Review current holiday pay arrangements and calculations to ensure these are in line with the new approach.
- Quantify the potential back-pay liability. Where an underpayment has arisen, there is a risk of a potential claim from an employee. Most claims going to employment tribunal can be backdated for a period of 2 years from the date of the most recent deduction from pay.
- Where the underpayment is considered material to the financial statements, judgement will be required over whether there is a legal or indeed a constructive obligation leading to recognition of a provision or a contingent liability in the financial statements.
- Employment status is frequently challenged, and therefore employers should also assess the risk of any of their contractors being found to be workers or employees as this could lead to additional liabilities.
- Organisations might also consider the basis on which they continue to employ irregular workers. A review might consider whether the mix of fixed-term contracts, consultants and permanent staff on variable contract hours is still appropriate

Useful links

Gov.uk – <https://www.gov.uk/employment-status>

ACAS (employment status definitions) - <https://www.acas.org.uk/checking-your-employment-rights>

Updated guidance on Campaigning and political activity

In November 2022, the Charity Commission published updated guidance on campaigning and political activity for charities (CC9) following the passing of the Elections Act 2022.

Although the basic legal position regarding charity campaigning has not changed, this guidance focuses first on the freedoms and possibilities for charities to campaign, and then on the restrictions and risks that trustees must bear in mind.

As with previous guidance, it also includes guidance on areas of good practice.

The updated guidance can be found here: <https://www.gov.uk/government/publications/speaking-out-guidance-on-campaigning-and-political-activity-by-charities-cc9>

Charities and terrorism

The Charity Commission guidance on 'Charities and Terrorism', first published in December 2012, has been updated in November 2022.

The guidance forms Chapter 1 of the Charity Commissions compliance toolkit, which provides advice and information on key aspects of the UK's counter-terrorism legislation, highlights how particular provisions are likely to affect charities and their work, explains the various 'terrorism lists' that exist and advises trustees what to do if they discover their charity may be working with or connected to people or organisations on terrorism lists.

The updated toolkit signposts to new guidance from the Crown Prosecution Service on proscription offences and terrorist financing offences and cases involving humanitarian, development and peacebuilding work overseas.

The updated toolkit can be found here:

<https://www.gov.uk/government/publications/charities-and-terrorism>

Fundraising Regulator: Annual complaints report

In October 2022 the Fundraising Regulator has published its latest Annual Complaints Report which covers the period 1 April 2021 to 31 March 2022. The report analyses complaints received by the Fundraising Regulator and complaints reported to 56 of the UK's largest fundraising charities.

The number of complaints to the sample charities rose proportionally for most methods in line with increased fundraising activity – with 13 of the 23 fundraising methods having increased complaint numbers in 2021/22 compared to 2020/21. However, the overall number of complaints had decreased since 2019/20 which is reflective of changes in fundraising activity and public mood during the pandemic, as well as demonstrating the sector's commitment to high standards of fundraising.

Over the same period, complaints about fundraising methods including charity bags (77), digital (74), collections and addressed mail (both 48) accounted for the majority of the 381 complaints within the Fundraising Regulator's scope. Vulnerability was also a theme threaded into many of the complaints we received. We encourage charities to develop policies to guide how fundraisers interact with people in vulnerable circumstances and keep up to date records about donors who may be vulnerable.

You can see the full report [here](#).

Financial and other reporting

Charity Commission: Changes to the Annual Return

In June 2022, the Charity Commission began consulting on a range of changes to its Annual Return, through which it hopes to gather more data about charities. There have not been major changes to the Annual Return since 2018, and the Commission has stated its desire to be more data driven and the Annual Return feeds many of the Commissions analyses.

The consultation closed on 1 September 2022, and the Charity Commission published its consultation response on 21 December 2022.

The updated Annual Return includes 17 new questions, a number of which are aimed at gathering more in-depth information on charity income streams and the extent of any overseas activities. Annex 8 contains the full list of the revised Annual Return questions that will be set out in the Charities (Annual Return) Regulations 2022 that came into force on 1 January 2023.

The Annual Return needs to be completed by all charities with an annual income of £10,000 plus, within 10 months of the end of their financial year.

Full details of the outcome of the consultation, along with guidance on completing the annual return can be found here: <https://www.gov.uk/government/consultations/charity-commission-revisions-to-the-annual-return-2023-25>

FRC publishes "What makes a good Annual Report and Accounts" report

In December 2022, the FRC published its latest report on the attributes of a good Annual Report and Accounts ('ARA') from their perspective as an improvement regulator. It draws on previous FRC publications alongside their day to day work.

The report states that 'A high-quality ARA:

- *complies with relevant accounting standards, laws and regulations, and codes;*
- *is responsive to the needs of stakeholders in an accessible way; and*
- *demonstrates the corporate reporting principles and effective communication characteristics outlined in this publication.'*

Whilst the report is focused on corporate reporting, there are a number of quick tips and pointers, along with examples, which might be of interest when preparing your Trustees' Annual Report.

The full report can be found here: <https://www.frc.org.uk/getattachment/d3e86b16-22b6-4aa7-a6fe-1dc83657335f/What-Makes-a-Good-Annual-Report-and-Accounts.pdf>

Sustainability Reporting and the Charity SORP

Sustainability and environmental issues continue to be high priority for all sectors. The Charity SORP Committee produced a briefing note reflecting on the current approach to sustainability reporting.

The Committee sought to identify whether elements of sustainability reporting should be introduced into the trustees' annual report, and discuss preferred options should this be the case.

The current SORP ask charities to identify the difference their work has made to society as a whole.

The Committee noted that additional support would likely be required to enable charities to comply with additional reporting requirements, and the need to address the scope of the sector. The current requirements are different for large charities, this would need to remain consistent in order to avoid burdening smaller charities.

The full briefing can be found [here](#).

Our guidance on climate change can be accessed [here](#).

We have recently published a review of annual reports, all including a relevant disclosure, which identified a wide variety in the level of detail provided and the format used. A copy of our report, which includes examples of best practice and areas of improvement can be obtained [here](#).

Guidance on Fundraising Reporting Requirements

The Fundraising Regulator has published new research and updated guidance to support compliance with the fundraising reporting requirements in the Charities (Protection and Social Investment) Act 2016).

The Fundraising Regulator has reviewed the annual reports of almost 200 charities with income over £1m to provide a benchmark for the sector and highlight good practice and identify areas for improvement.

The research had noted that an increasing number of charities reported on their fundraising approaches and complains compared to previous years, however only a low proportion of the reports reviewed included a statement on how fundraising carried out on their behalf is monitored or a statement of how they protect the public and vulnerable donors.

The results of the review can be found here:
<https://www.fundraisingregulator.org.uk/more-from-us/resources/charities-act-2016-analysis-july-2022>

and the updated guidance can be found here:
<https://www.fundraisingregulator.org.uk/more-from-us/resources/charities-act-2016-fundraising-reporting-requirements-guidance>

Taxation

Autumn Statement 2022

The Chancellors Autumn Statement 2022 was published in November 2022.

The key measures relevant for charities are set out below. A copy of the full statement can be found here:

<https://www.gov.uk/government/publications/autumn-statement-2022-documents>

National Minimum Wage (NMW) and National Living Wage (NLW)

Following recommendations from the Low Pay Commission, the NLW will increase for individuals aged 23 and over to £10.42 an hour from 1 April 2023.

The NMW will also increase from 1 April 2023 as follows:

- Increasing the rate for 21-22 year olds to £10.18 an hour;
- Increasing the rate for 18-20 year olds to £7.49 an hour;
- Increasing the rate for 16-17 year olds to £5.28 an hour;
- Increasing the apprentice rate to £5.28 an hour; and
- Increasing the accommodation offset rate to £9.10 an hour

Income tax additional rate threshold

The income tax additional rate threshold will be lowered from £150,000 to £125,140 from 6 April 2023.

Corporation tax rate

The planned increase in the Corporation Tax rate to 25% for companies with over £250,000 in profits will go ahead. Small companies with profits up to £50,000 will continue to pay corporation tax at 19%, with profits between these two figures subject to a tapered rate.

Business Rates: Retail, Hospitality and Leisure Relief

Support for eligible retail, hospitality, and leisure businesses is being extended and increased from 50% to 75% business rates relief up to £110,000 per business in 2023-24.

VAT: Changes to Penalty Regime

For VAT accounting periods starting on or after 1 January 2023 there are new penalties for VAT returns that are submitted late and VAT which is paid late, in addition the way interest is charged has also changed. The changes are aimed at simplifying and separating penalties and interest.

The system has changed to a penalty points system, where for each return submitted late, a penalty point is issued. The penalty point threshold is determined by the accounting period, with a higher threshold for more frequently submissions. When the threshold is reached, a penalty of £200 will be issued, with a further £200 penalty for each further late submission.

Penalty points will have a lifetime of 2 years, after which they will expire. The period is calculated from the month after the month in which the failure occurred, e.g. submission due January 2024, so the penalty point will expire in February 2026.

Once a taxpayer reaches the threshold, all points accrued will be reset to zero when the following conditions are met:

- A period of compliance; and
- The taxpayer has submitted all submission in the previous 2 years (even if late).

The new late payment penalty will apply in instances where the return is submitted on time but the payment is not. This penalty considers the length of the delay in making payment and the penalty increases over time.

As part of the new penalty regime, HMRC has also updated its Late Payment Interest ('LPI') rules to bring these in line with other tax regimes.

Full details of the updated regime can be found here:

<https://www.gov.uk/guidance/penalty-points-and-penalties-if-you-submit-your-vat-return-late>

Appendix 8 - Understanding the changes to ISA (UK) 315

ISA (UK) 315 (Revised) comes into effect for periods starting in December 2021 and later (i.e. years ending 31 December 2022). The changes to the standard are fairly fundamental, and are intended to change the way that audit firms approach the identification of risks of material misstatement¹, and by extension, how they respond to these risks. We have set out in the table below the key changes to ISA (UK) 315 and the potential impact on the audit of IPPF.

Key change	Potential impact on the audit
A more robust risk identification and assessment process, with a separate assessment required of inherent risk and control risk	Additional requests for information to enhance understanding of the systems, processes and controls, including but not limited to: <ul style="list-style-type: none"> - More information regarding the entity's risk assessment process and monitoring of internal controls - Policies and procedure manuals, flowcharts and other supporting information to support our understanding of the information systems relevant to the preparation of the financial statements
Enhanced procedures relating to exercising professional scepticism, and additional documentation requirements	Additional requests for information to clarify areas where evidence obtained appears to contradict information already considered in the audit.
Increased focus on information technology	Additional requests for information to enhance understanding of the IT environment, including: <ul style="list-style-type: none"> - Information on the IT applications used by IPPF, including the extent of any automated procedures - Information on the supporting IT infrastructure (i.e. network, operating systems and related hardware and software) and any third party hosting or outsourcing of IT - information on the access controls in place over the use of IT applications, including the setting up and removal of user accounts

¹ Risk of material misstatement: The risk that the financial statements are materially misstated prior to audit. This consists of two components, described as follows at the assertion level:

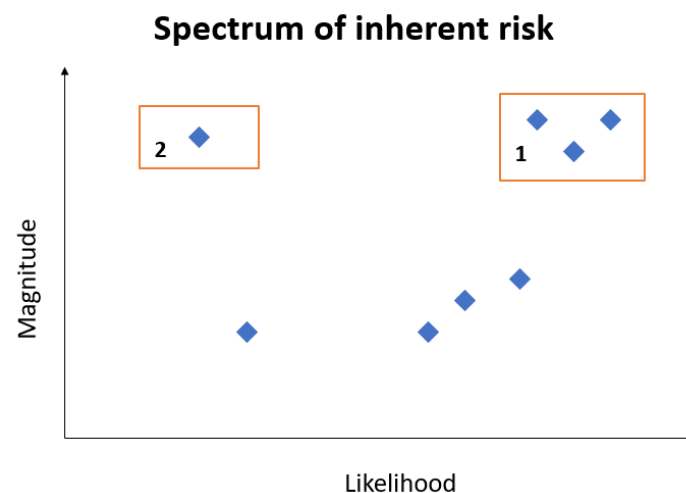
(a) Inherent risk – The susceptibility of an assertion about a class of transaction, account balance or disclosure to a misstatement that could be material, either individually or when aggregated with other misstatements, before consideration of any related controls.

(b) Control risk – The risk that a misstatement that could occur in an assertion about a class of transactions, account balance or disclosure and that could be material, either individually or when aggregated with other misstatements, will not be prevented, or detected and corrected, on a timely basis by the entity's controls.

Key change	Potential impact on the audit
<p>Inclusion of specific controls where auditors are required to identify and perform design and implementation thereon.</p>	<p>Additional requests for information in respect of the systems, processes and controls in respect of:</p> <ul style="list-style-type: none"> - Non-standard journal entries - where the journal entries are automated or manual and are used to record non-recurring, unusual transactions or adjustments - Standard journal entries - where the journal entries are automated or manual and are susceptible to unauthorized or inappropriate intervention or manipulation - Other controls identified based on auditor judgement, including but not limited to: <ul style="list-style-type: none"> o Controls that address risks that are assessed as higher on the spectrum of inherent risk (not determined to be a significant risk); o Controls related to reconciling detailed records to the general ledger; or o Complementary user entry controls, if using a service organisation.
<p>A new stand-back requirement when an audit is nearing completion, to evaluate classes of transactions, account balances and disclosures that are material (either quantitatively or qualitatively) but have not been identified as significant and confirm the previous assessed remains appropriate.</p>	<p>Additional audit work may be required where the assessed risk of material classes of transactions, account balances and disclosures are re-evaluated as higher than at the completion of the audit planning.</p>

ISA (UK) 315 (Revised) also introduces the concept of a '*spectrum of inherent risk*'. Risk is considered in the context of how, and the degree to which, inherent risk factors affect the likelihood and magnitude of a misstatement occurring. Such factors may be qualitative or quantitative, and include complexity, subjectivity, change, uncertainty or susceptibility to misstatement due to management bias or other fraud risk factors.

The assessment of an inherent risk close to the upper end of the spectrum is indicative of a significant risk (Box 1), however the combination of likelihood and magnitude means that a significant risk could potentially have a low likelihood but the magnitude could be very high if it occurred (Box 2).



We have set out below further details on the inherent risk factors, along with examples of each within a non-profit context.

Inherent Risk Factor	Description per ISA (UK) 315	Examples in a non-profit context
Complexity	Arises either from the nature of the information or in the way that the required information is prepared, including when such preparation processes are more inherently difficult to apply.	<ul style="list-style-type: none"> - A complex group structure, with multiple subsidiaries, branches, in disparate locations and/or joint ventures, which may also include overseas operations - A complex IT environment, such as fundraising information held in a CRM system that is not integrated with the accounting system - The calculation of the actuarial valuation of defined benefit pension schemes
Subjectivity	<p>Arises from inherent limitations in the ability to prepare required information in an objective manner, due to limitations in the availability of knowledge or information, such that management may need to make an election or subjective judgment about the appropriate approach to take and about the resulting information to include in the financial statements.</p> <p>Because of different approaches to preparing the required information, different outcomes could result from appropriately applying the requirements of the applicable financial reporting framework.</p> <p>As limitations in knowledge or data increase, the subjectivity in the judgments that could be made by reasonably knowledgeable and independent individuals, and the diversity in possible outcomes of those judgments, will also increase.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - The assessment of whether a grant is performance related, and the associated impact on income recognition - The selection of the accounting policy adopted in respect of legacy income - Selection of assumptions used in preparing the actuarial valuation of defined benefit pension schemes - Determination of the useful economic life and residual value of fixed assets - Determination of any provisions for bad and/or doubtful debts - The assessment of any provisions for dilapidations
Change	Results from events or conditions that, over time, affect the entity's business or the economic, accounting, regulatory, industry or other aspects of the environment in which it operates, when the effects of those events or conditions are reflected in the required information.	<ul style="list-style-type: none"> - Loss of a major funder and the corresponding impact on going concern - Development of a new income stream or activity - Expansion into new locations, such as the opening of an overseas branch - A change in legislation and any impact on operations, for example changes to health and safety legislation

Inherent Risk Factor	Description per ISA (UK) 315	Examples in a non-profit context
Uncertainty	<p>Arises when the required information cannot be prepared based only on sufficiently precise and comprehensive data that is verifiable through direct observation.</p> <p>In these circumstances, an approach may need to be taken that applies the available knowledge to prepare the information using sufficiently precise and comprehensive observable data, to the extent available, and reasonable assumptions supported by the most appropriate available data, when it is not.</p> <p>Constraints on the availability of knowledge or data, which are not within the control of management (subject to cost constraints where applicable) are sources of uncertainty and their effect on the preparation of the required information cannot be eliminated.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - The outcome of a pending litigation or claim, and the determination of any potential liability or contingent liability disclosure - The assessment of any provisions for dilapidations - The assumptions and judgements applied in the preparation of budgets and forecasts to support going concern
Susceptibility to misstatement due to management bias or other fraud risk factors insofar as they affect inherent risk	<p>Results from conditions that create susceptibility to intentional or unintentional failure by management to maintain neutrality in preparing the information.</p> <p>Management bias is often associated with certain conditions that have the potential to give rise to management not maintaining neutrality in exercising judgment (indicators of potential management bias), which could lead to a material misstatement of the information that would be fraudulent if intentional.</p> <p>Such indicators include incentives or pressures insofar as they affect inherent risk (for example, as a result of motivation to achieve a desired result, such as a desired profit target or capital ratio), and opportunity, not to maintain neutrality.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Compliance with funding conditions, including the allocation of expenditure and the assessment of any provision in respect of clawbacks - Loan covenants at risk of being breached - Significant transactions with related parties - Significant amount of non-routine or non-systematic transactions including intercompany transactions and journal entries at the reporting date.

Inherent Risk Factor	Description per ISA (UK) 315	Examples in a non-profit context
Other inherent risk factors	<p>Other inherent risk factors, that affect susceptibility to misstatement of an assertion about a class of transactions, account balance or disclosure may include:</p> <ul style="list-style-type: none"> The quantitative or qualitative significance of the class of transactions, account balance or disclosure; or The volume or a lack of uniformity in the composition of the items to be processed through the class of transactions or account balance, or to be reflected in the disclosure. 	<ul style="list-style-type: none"> Lack of personnel with appropriate accounting and financial reporting skills. Control deficiencies – particularly in the control environment, risk assessment process and process for monitoring, and especially those not addressed by management. Past misstatements, history of errors or a significant amount of adjustments at period end.

ISA (UK) 315 requires auditors to consider that the risk of material misstatement may occur at two levels – the overall financial statement level, and at the assertion level for classes of transactions, balances and disclosures.

Assertions are defined in ISA (UK) 315 as *‘Representations, explicit or otherwise, with respect to the recognition, measurement, presentation and disclosure of information in the financial statements which are inherent in management representing that the financial statements are prepared in accordance with the applicable financial reporting framework. Assertions are used by the auditor to consider the different types of potential misstatements that may occur when identifying, assessing and responding to the risks of material misstatement.’*

We have set out below the assertions and a short description of how they pertain to classes of transactions, balances and disclosures.

Assertions about classes of transactions and events, and related disclosures, for the period under audit	Assertions about account balances, and related disclosures, at the period end
(i) Occurrence—transactions and events that have been recorded or disclosed have occurred, and such transactions and events pertain to the entity.	(i) Existence—assets, liabilities and equity interests exist.
(ii) Completeness—all transactions and events that should have been recorded have been recorded, and all related disclosures that should have been included in the financial statements have been included.	(ii) Rights and obligations—the entity holds or controls the rights to assets, and liabilities are the obligations of the entity.
(iii) Accuracy—amounts and other data relating to recorded transactions and events have been recorded appropriately, and related disclosures have been appropriately measured and described.	(iii) Completeness—all assets, liabilities and equity interests that should have been recorded have been recorded, and all related disclosures that should have been included in the financial statements have been included.

Assertions about classes of transactions and events, and related disclosures, for the period under audit	Assertions about account balances, and related disclosures, at the period end
(iv) Cut off—transactions and events have been recorded in the correct accounting period.	(iv) Accuracy, valuation and allocation—assets, liabilities and equity interests have been included in the financial statements at appropriate amounts and any resulting valuation or allocation adjustments have been appropriately recorded, and related disclosures have been appropriately measured and described.
(v) Classification—transactions and events have been recorded in the proper accounts.	(v) Classification—assets, liabilities and equity interests have been recorded in the proper accounts.
(vi) Presentation—transactions and events are appropriately aggregated or disaggregated and clearly described, and related disclosures are relevant and understandable in the context of the requirements of the applicable financial reporting framework.	(vi) Presentation—assets, liabilities and equity interests are appropriately aggregated or disaggregated and clearly described, and related disclosures are relevant and understandable in the context of the requirements of the applicable financial reporting framework.

Follow us on:

@CroweUK

www.crowe.co.uk

Crowe U.K. LLP is a limited liability partnership registered in England and Wales with registered number OC307043. The registered office is at 2nd Floor, 55 Ludgate Hill, London EC4M 7JW. A list of the LLP's members is available at the registered office. Crowe U.K. LLP is registered to carry on audit work in the UK by the Institute of Chartered Accountants in England and Wales. All insolvency practitioners in the firm are licensed in the UK by the Insolvency Practitioners Association. Crowe U.K. LLP is a member of Crowe Global, a Swiss verein. Each member firm of Crowe Global is a separate and independent legal entity. Crowe U.K. LLP and its affiliates are not responsible or liable for any acts or omissions of Crowe Global or any other member of Crowe Global.

This material is for informational purposes only and should not be construed as financial or legal advice. Please seek guidance specific to your organisation from qualified advisors in your jurisdiction.